جامعـــــة ابن خلـــدون – تيـــارت-
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية

الاصلاحات الزراعية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

درلسة حالة ملبنة سيدي خالد – تيارت-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الملستر

تخصص :اقتصاد تنمية

:الطلبة إعداد
حنان مروني
عدة يحي بن

الأستاذ المشرف:
د .بركان بن خيرة

السنة الجامعية : 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لكتابة هذه المذكرة ، فله الحمد والشكر على آلائه ونعمه.

نتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور "بركان بن خيرة" لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، نسأل الله أن يجزيه كل الخير .

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد .

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا قسم العلوم الاقتصادية الذين أشرفوا على تكويننا من أول دخولنا إلى الجامعة إلى غاية يومنا هذا .

جزيل الشكر لأساتذتنا المحترمين الذين تفضلوا وقبلوا مناقشة هذا العمل المتواضع، شرف لنا أن نستقي من علمهم ومعارفهم لإثراء هذا الموضوع.

الفهرس

الفهرس

البسملة

الشكر

المقدمة.....2

الفصل الأول: الإصلاحات الزراعية 6

تمهيد.....6

المبحث الأول: تطور مفهوم والإصلاح الزراعي المطلب الأول: الإصلاح الزراعي 7

المطلب الثاني: دوافع الإصلاح الزراعي 8

المطلب الثالث: أهداف الإصلاح الزراعي.....11

المبحث الثاني: الإصلاحات الزراعية في فترة الاقتصاد الموجه 14

المطلب الأول: التسيير الذاتي وتهميش القطاع الفلاحي الخاص 14

المطلب الثاني: الثورة الزراعية 15

المطلب الثالث: الإصلاحات الزراعية بعد 1988.....17

المبحث الثالث: الإصلاحات الزراعية في فترة الاقتصاد السوق 20

المطلب الأول: المخطط الوطني لتنمية الفلاحية 20

المطلب الثاني: برنامج التجديد الريفي والفلاحي 22

المطلب الثالث: الإصلاح الزراعي في ظل المخططات التنموية 24

خلاصة الفصل.....28

الفصل الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر.....29

تمهيد.....29

المبحث الأول: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم 30

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي..... 30
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي.....32
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي.....34
المبحث الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....37
المطلب الأول: واقع الأمن الغدائي 37
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي في الجزائر 38
المطلب الثالث: الفجوة الغذائية 39
المبحث الثالث: عوامل تحقيق الأمن الغذائي.....43
المطلب الأول: تكنولوجيا 43
المطلب الثاني: توسيع المساحة الزراعية 45
المطلب الثالث: تحكم في المياه و زيادة المساحة المروية 48
خلاصة الفصل.....50
الفصل الثالث: دراسة حالة في ملبنة سدي خالد تيارت 51
المبحث الأول: ماهية ملبنة سدي خالد تيارت..... 52
المطلب الأول: لمحة تارخية عن نشأة المؤسسة 52
المطلب الثاني : تقديم المؤسسة 54
المطلب الثالث : هيكل التنظيمي للمؤسسة..... 56
المبحث الثاني : آفاق الملبنة ومساهمة القطاع الزراعي فيها.....64
المطلب الأول: أهداف المؤسسة 64
المطلب الثاني: الأفاق المستقبلية لملابنة سدي خالد تيارت 64

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في المؤسسة..... 65
المبحث الثالث: وظيفة الإنتاج..... 65
المطلب الأول: مفهوم الإنتاج..... 65
المطلب الثاني: أنواع المنتجات داخل المؤسسة..... 68
المطلب الثالث : نقاط القوة ونقاط الضعف.....70
خلاصة الفصل.....73
الخاتمة.....74
قائمة المراجع.....77
قائمة الجداول.....81
الملاحق
الملخص

مقدمة

إن مشكلة توفير الغذاء من المشاكل التي يعاني منها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة حيث أصبحت مصدر قلق لمختلف الأوساط السياسية والاقتصادية حيث أن الأمن الغذائي أصبح في الوقت الراهن من بين أكبر التحديات هذا العصر ويعود السبب في ذلك لاتساع نطاق مشكلة توفيره التي يعاني منها دول العالم خاصة الدول النامية .

فقد انتهجت عدة سياسات من بينها سياسات تدعم القطاع الزراعي وكل وسائل التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة هذا ما جعل الجزائر تطبق إصلاحات وبرامج فلاحية تهتم بالفلاحة، حيث تبنت الدولة منذ 2001 ثلاثة برامج تنموية خصصت لها أغلفة مالة ضخمة، ويعد برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) أول برنامج قامت به الدول تكميلي لدعم النمو (2005-2009) ثم برنامج (2010-2014) الذي يهدف إلى توطيد النمو، من خلاله قد حاولنا معالجة الإشكالية التالية :

طرح الإشكالية:

– ما مدى فعالية إصلاحات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي ؟.

الأسئلة الفرعية:

– ماهي الإصلاحات الزراعية ؟

– ماهي السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي ؟

– ما مدى مساهمة الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي ؟

الفرضيات :

إن محاولة البحث عن الإجابات الموضوعية للأسئلة المطروحة يتطلب منا عرض فرضيات التى يتم دراستها **و** إختيار صحتها وهي تتمثل في ما يلي:

الفرضية الأول:

لقد عرفت الزراعة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة عبر مراحل مختلفة فكان لكل إصلاح تأثير على جانب معين خاصة الأمن الغذائي.

الفرضية الثانية:

لقد اتسمت غالبية السياسات والتوجيهات التي طرحت لتحقيق الأمن الغذائي على ضرورية تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء باعتباره الخيار الوحيد لعلاج مشكلة الأمن الغذائي

الفرضية الثالثة :

تمتلك الجزائر من الامكانيات تؤهلها الى تحقيق الامن الغذائي ولكن رغم ذلك تراجعت مكانة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي .

أسباب اختيار الموضوع:

– إن اختيار الموضوع ناتج عن جملة من الاسباب الذاتية و الموضوعية.

الأسباب الموضوعية :

– الأهمية الباغة لزراعة في تحقيق الأمن الغذائي .

– محاولة تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاصلاحات الزراعية .

– كون منطقتنا تتميز بأنها فلاحية .

– عدم معالجة مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر بصفة فعالة .

الأسباب الذاتية:

– الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الزراعي.

– ارتباط الموضوع بالتخصص الذي ندرسه.

– حب الاطلاع على ذات صلة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : إقتصرت الدراسة المكانية لموضوع الإصلاحات الزراعة ومسألة تحقيق الأمن الغذائي

الحدود الزمنية : لقد تطرقنا من خلال موضوع دراسة إلى تطور الزراعة في الجزائر بعد الإستقلال إلى يومنا هذا.

أهمية الموضوع :

- تكمن أهمية الموضوع في إبراز أهم الإصلاحات الزراعية المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

- أهمية القطاع الزراعي عن غيره من القطاعات في توفير الغذاء للسكان و المساهمة في التقليص الفجوة الغذائية.

أهداف الموضوع :

- التعرف على مادى مساهمة الإصلاحات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي .

- إبراز إمكانية اعتماد الجزائر على القطاع الزراعي في تحقيق نسب مرتفعة للأمن الغذائي .

صعوبات الدراسة:

– أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهنا مجموعة من الصعوبات و العراقيل التي تأثر سلبا على السير الحسن لهذا البحث وصعوبة التعمق فيبعض النقاط و التفاصيل رغم أهميتها البالغة وذلك راجع إلى البحوث والدراسات في هذا الموضوع ومن جهة أخرى صعوبة الحصول على المعلومات الحديثة والمعلومات الكافية .

المنهج المستخدم:

- للإجابة عن الإشكالية الرئيسة و اختيار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال التطرق إلى مختلف مفاهيم متعلقة بالإصلاحات الزراعية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي فقد اعتمدنا على معطيات المتوفرة من خلال عرض الواقع الحقيقي للقطاع الفلاحي.

أدوات الدراسة :

تجدر الإرشاد هنا إلى أهم الأدوات المستخدمة في دراستنا هي:

المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بموضوع الإصلاحات الزراعية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بإضافة إلى استخدام مذكرات الدكتورة وماجستير و الملتقيات والمجالات .

الدراسات السابقة:

- جلولي محمد "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر " مذكرة ماجستير , قام الباحث بتقديم مساهمة القطاع الخاص وإمكانيات ولاية سعيدة من خلال إظهار نتائج، وكذلك بين التطور التاريخي للقطاع الفلاحي في الجزائر.
- رابح زبيري "الإصلاحات قطاع الزراعة بالجزائر و أثارها على التطور، أطروحة الدكتورة، قام الباحث بدراسة الإصلاحات الزراعة في الجزائر من منظور اقتصادي، وأهداف التي رسمت له، وعمم النتائج التي توصل إليها حتى قبل أن ينتهي تطبيق هذا الإصلاح ويعم كامل التراب الوطني.

هيكل الدراسة :

قمنا بتقديم الدراسة إلى ثلاثة فصول بإضافة إلى مقدمة و خاتمة و ذلك على نحو التالي:

- **الفصل الأول** : تطرقنا من خلاله على الإصلاحات الزراعية هامة متعددة عبر مراحل مختلفة فكان لكل إصلاح تأثير على جانب معين مع ذكر دوافع الإصلاح و أهدافه .

– الفصل الثاني : قد حاولنا إبراز مفاهيم عامة جول الأمن الغذائي وكذا مقوماته بالإضافة إلى العوامل المؤثرة .

الفصل الثالث : الذي ارتئينا منت خلاله القيام بدراسة ميدانية حول مادتي الحليب في ملبنة سدي خالد تيارت والتي ابرزنا من خلاله أهم المنتجات و كمية الإنتاج .

الفصل الأول

الإصلاحات الزراعية

تمهيد:

تعتبر الزراعة من أهم النشطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه وبخلاف الأنشطة الأخرى فقد مارسها جميع شعوب العالم، بحث لا يمكن لأي من شعوب من الشعوب أن يعيش بدونها، وهذا نظرا لأهميتها الاستراتيجية التي تشمل في توفير الغذاء الذي يعتبر العنصر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان والجزائر كغيرها من دول العالم سعت منذ الاستقلال للرقي بقطاع الفلاحة مسايرة للتغيرات الدولية، فقد شهد هذا القطاع الحساس مجموعة من محاولات الإصلاح ونظرا لأهمية هذا القطاع والطموحات التي تتوخها الجزائر، فارتأينا أن نتناول في هذا الفصل إصلاحات زراعية حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تطور مفهوم ومجالات الإصلاح الزراعي

المبحث الثاني : الإصلاحات الزراعية في فترة الاقتصاد الموجه

المبحث الثالث : الإصلاحات الزراعية في فترة اقتصاد السوق

المبحث الأول: مفهوم ودوافع الإصلاح الزراعي

المطلب الأول: الإصلاح الزراعي:

اقر الإصلاح الزراعي بواسطة قانون الحد الأدنى للملكية الزراعية والاستيلاء على الأراضي الزائدة عليه، كما أن الأراضي المستولى عليها والأراضي التي تركها المستعمرون والمزارع التي لم تكن تحقق الكفاءة الاقتصادية والأراضي التي كانت تستغل بشكل غير شرعي أيام الاحتلال أصبحت ملكا للدولة ووزعت بموجب هذا القانون على الموزعين والعمال الزراعيين فأصبح الفلاحون يملكون الأراضي ملكا استغلاليا وليس ملكية تصرف، أما الحد الأعلى للملكية المستولى عليها فلم يقرر على أساس مساحة الأراضي الزراعية وإنما على أساس مقدار الدخل الصافي للأرض، وذلك لان هناك تباين كبير في قيمة عائد الأرض الزراعية بين المناطق المختلفة لاختلاف طبيعة الري وصعوبة التربة ونوعية المحصول لذا تقرر أن لا تزيد المساحة التي يحتفظ بها المالك للمساحة التي تأتي بدخل سنوي مناسب.

وقد تم تعويض المالكين الذين استولى على أراضيهم بسندات تسدد في حدود 15سنة، أما الأراضي الزراعية التي تثبت استغلالها بشكل غير شرعي فقد أممت دون تعويض[1].

فلقد ظل الإصلاح في مجال ا لزراعة منذ ظهور المحاولات الأولى له والى وقت قريب يقتصر عند تطبيقه على إعادة توزيع الملكية العقارية أو تثبت حقوق الملكية والحيازة للأراضي الزراعية وهذا بالرغم من أن رواد المذهب الطبيعي في فرنسا ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر أشاروا إلى ما هو أب من ذلك عند ما أكدوا أن إصلاح وضعية الزراعة الفرنسية يجب أن يتضمن.

إضافة إلى ما سبق ذكره، أمور تعتبر بحق أساسية لتطوير أي قطاع زراعي، نذكر منها[2]:

-حث ملاك الأراضي على القيام بالتحسينات العقارية.
-إعطاء ضمانات للمتاجرين في حيازة الأرض.
-تشجيع الاستثمار في الزراعة.
-إحلال الزراعة على نطاق واسع محل الزراعة على نطاق ضيق.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إحصائيات فيفري 2013، ص 05.

[2]- رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 06.

اتضح أن مفهوم أن المفهوم السابق للإصلاح الزراعي قاصر، للاقتصار على إعادة توزيع الملكية أو تثبيت حقوق الملكية أو الحيازة على الأرض لا يكفي لتحقيق الأهداف التي يرمي عليها الإصلاح الزراعي.

عادة والتي غالبا ما تتمحور حول زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وتحسين ظروف العمل والمعيشة للعاملين في قطاع الزراعة.

المطلب الثاني: دوافع الإصلاح الزراعي

إذ تجاوز المستوى الإصلاحي (اللفظي) إلى المستوى التطبيقي، فإنه يغزو من الصعب الفصل بين الدوافع الأهداف. فالدافع حيث هو" موقف أو حالة يفترض قيامها لدى الكائن (فرد أو جماعة) لتعليل السلوك الصادر عنه في لحظة ما تقليلا جزئيا من حيث وجهته وشدته يندرج تحته عدة مفاهيم أكثر نوعية كالحافز فضلا على ذلك، فإنه كثيرا ما يحدث أن يكون الهدف المراد بلوغه هو نفسه دافعا للسعي من أجل تحقيقه، ولذا فإن الفصل بين دوافع وأهداف الإصلاح الزراعي الذي سنعتمده ما هو إلا محاولة تجريديه مجازية نريد من ورائها تحديد ما هو نظري عام.

1-دوافع الإصلاح الزراعي

1-1 الدوافع العامة:

إن تجارب الإصلاح الزراعي التي نفذت إلى حد ألان في مختلف مناطق العالم، يؤكد أنها جاءت بدرجة أو بأخرى استجابة لأحد أو مجموعة الدوافع التالية:

أ-إلغاء الإقطاع: يرجع الفضل في الربط بين الإصلاح الزراعي وإلغاء الإقطاع كأسلوب إنتاج زراعي مختلف إلى الثورة الفرنسية (1789)، ثم ما لبت أن أصبح اعتقادا عاما مع اختلاف في التفسير فبينما يذهب هذا الاعتماد في البلدان التي قامت بإصلاحات زراعية في ظل التوجه الرأسمالي إلى أن الإقطاع هو أقوى عامل يحد من تطبيق الإصلاح، نجد أن الإقطاع يقترن في المذهب الماركسي بالعبودية للأرض، الذي لا بد من إلغائه ليفسح المجال لظهور الرأسمالية التي يشتد فيها الصراع الطبقي[1].

ب- الوطنية: اقتضى دافع الوطنية في اغلب الحالات للبلدان التي خضعت للاستعمار أن يقترن الاستقلال الوطني بمحاولة إزالة الآثار الموروثة عن الحقبة الاستعمارية. ولما كانت الزراعة من القطاعات الاقتصادية

[1]- رابح زبيري، الاصلاحات في قطاع الزراعية بالجزائر وأثرها على تطوره، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الأولى التي استولى عليها الاستعمار في البلدان التي استعمرها سواد بوضع يده عليها مباشرة أو بالعمل على إعادة هيكلتها على نحو جعل نشاطها موجه لخدمة أغراضه الاقتصادية .

فقد تضمنت الإصلاحات الزراعية التي قامت بها البلدان المستقلة الاستيلاء على مزارع الأجانب والقضاء على الملكيات الزراعية الكبيرة[1].

ج-اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية

إن دافع إلغاء الإقطاع ودافع الوطنية لهما في الواقع تأثير محدود في تحسس الفلاحين بأهمية الإصلاحات الزراعية في ظل واقع يتسم بانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية ولذا فإن العدالة الاقتصادية والاجتماعية تقتضي تسوية الفوارق الكبيرة في دخول بين الأغنياء من كبار ملاك الأراضي وبين صغر الفلاحين والعمال الزراعيين ويعتمد مساواة الدخول الناجمة عن إعادة توزيع الأراضي على عدة عوامل أهمها:

1-نسبة الأراضي المنتزعة من مجموعة الأراضي الزراعية، فقوانين الإصلاح الزراعي في بلدان العام.

2-نسبة الأراضي المنتزعة من مجموعة الأراضي الزراعية، فقوانين الإصلاح الزراعي في معظم البلدان باستثناء البلدان الشيوعية.

-نسبة ما يوزع من الأراضي المنتزعة في بعض البلدان احتفظت الدولة بنسبة كبيرة من الأراضي التي انتزعتها من أصحابها كملكية لها لإقامة مزارع جماعية أعطي فيها الفلاحون حق الانتفاع دون حق الملكية الدائمة وفق أشكال.

-نسبة الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي من مجموعة العاملين في الزراعة ففي البلدان ذات كفاءة سكانية عالية يحدد النقص في الأراضي الزراعية وبالتالي الدرجة التي بموجبها توزع الأراضي توزيعا يؤدي إلى المساواة في الدخول.

[1]- دورين ورينزر، الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، تر: خير الدين حسيب وحسن أحمد سلمان، الطبعة الاولى، دار طليعة، بيروت، 1975، ص 34.

1-2- دوافع خاصة:

فضلا عن الدوافع العامة التي ذكرناها أعلاه والتي تمثل عاملا مشتركا بين تجارب الإصلاح الزراعي على اختلاف البلدان المطبقة فيها، فهناك أيضا دوافع خاصة ترتبط بظروف كل بلد.

فإذا تفحصنا الإصلاحات التي خضع لها قطاع الزراعة في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم والتي مست الجانب العقاري نجد أن أراء كل منها دافع معين.

فالإصلاح المتضمن ترسيم نظام التسيير الذاتي(مارس 1963) كان الدافع له هو الشغور القانوني المفاجئ لحوالي ثلث المساحة الصالحة للزراعة الواقعة في وجود الأراضي عقب الرحيل الجماعي للمعمرين الفرنسيين، مما دفع السلطات الجزائرية آنذاك إلى اتخاذ قرار تأميم مزارعهم(أكتوبر 1962) بالإضافة إلى مبادرة العمال الزراعيين بها لإدارتها وسير الإنتاج بها بينما الإصلاح 1971(الأمر رقم 17-73)متضمن الثورة الزراعية جاء حسب ميثاقها استجابة لثلاثة دوافع هي:

أ-التوزيع غير المتساوي للأرض بين القطاعين العام والخاص أولا وداخل القطاع الخاص ثانيا وبين النشاطات الإنتاجية ثالثا.

ب-مخلفات الاستعمار المتمثلة في تحديد أكبر فئة من الفلاحين من أراضيهم لحساب المعمرين وبعض عملاء الاستعمار من الجزائر، فقد اضطر أغلب الفلاحين الذين جردوا من أراضيهم إلى هجرة الجبال والمناطق القاحلة في الجنوب.

ج- الظروف غير المستقرة لاستغلال الأراضي، حيث تبقى نسب هامة من أراضي كبار الملاك دون استغلالها استغلالا ناقصا لأنها تفوق طاقتهم الإدارية[1].

[1]- رابح زبيري، الاصلاحات في قطاع الزراعية بالجزائر وأثرها على تطوره، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

المطلب الثالث: أهداف الإصلاح الزراعي

ترمي الإصلاحات الزراعية بصفة عامة إلى تطوير القطاع الزراعي بحيث يصبح قادرا على الاطلاع بالمهام المنوطة به في إطار التنمية الاقتصادية للبلاد، وقد حاول بعض الاقتصاديين المهتمين بقضايا التنمية تحديد الدور الذي يتعين على قطاع الفلاحة أن يلعبه ضمن عملية التنمية، وذلك بالاستناد إلى الدور الذي لعبه هذا القطاع في البلدان المتطورة ومنها تجتاز مراحل تطورها الأول، ولكننا نعتقد أن هذه النظرية في حاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياق الذي توجد فيه البلدان النامية اليوم عن ذلك الذي كانت توجد فيه البلدان المتقدمة بالأمس. هذا فضلا عن تباين معطيات القطاع من دولة إلى أخرى، ولذا فإنه من الضروري بين ما يمكن اعتباره أهداف عامة مشتركة فيها جميع الإصلاحات الزراعية، بغض النظر عن زمان ومكان تنفيذها وبين ما يمكن أن يكون أهداف خاصة بتجربة كل بلد.

1-الأهداف العامة:

يمكن أن نحصر أهداف الإصلاح الزراعي في خمسة أهداف رئيسية، تختلف في درجة أهميتها من بلد إلى أخر وتتمحور حول جعل القطاع الزراعة قادر على:

1-1 تلبية الحاجات الغذائية للسكان بالكمية والنوعية المطلوبين: إذ يعتبر تحقيق هذا الهدف من أولويات سياسات الإصلاح الزراعي في البلدان النامية التي تعاني معظمها من انخفاض مستوى التغذية وتدني نوعيتها، ولذا فإن زيادة الطلب على الموارد الطبيعية ذات خاصية اقتصادية متميزة في هذه البلدان بسبب ارتفاع معدل النمو الديموغرافي بها من جهة وارتفاع مرونة الطلب الداخلية من جهة ثانية التي تجعل كل زيادة في الدخل تتصف إلى زيادة الطلب على الموارد الغذائية، ويمكن الإشارة هنا إلى نقص عرض المواد الغذائية وارتفاع أسعارها كان وراء كثير من الاضطرابات الاجتماعية في العديد من البلدان .

1-2 توفير المواد الخام للزراعة: إن الكثير من الصناعات التحويلية لصناعة المصبرات والعجائن... تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية من أصل زراعي ولذا فإن استمرارها وتطويرها مرهون باستمرارية وتطوير إنتاج المواد الأولية الزراعية بالمقادير والمواصفات المطلوبة.

1-3 توفير مناصب العمل: وهنا نميز بين اتجاهين وفق مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع ففي المراحل الأولى لانطلاق عملية التنمية يكون مطلوبا من برامج الإنعاش في القطاع الراعي خلف مناصب عمل جديدة لامتصاص اليد العاملة العاطلة في الريف التي لا تغو الصناعة الناشئة في المدن على استيعابها، وتشير تقارير المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO) إلى أن هناك إمكانيات تشغيل لا تزال غير مستغلة في كثير من البلدان النامية داخل قطاع الزراعة لا سميا إذا انطلقت لها مشاريع الري وصيانة التربة...وغيرها من مقومات الزراعة العصرية التي تتطلب المزيد من العمل بفعل إتباع دورات زراعية كثيفة.

1-4 فتح أسواق للمنتوجات الصناعية: إن إصلاح قطاع الزراعة المفضي إلى تطويره من شأنه أن يفتح منافذ واسعة لتصريف المنتوجات الصناعية وذلك من جانبين:

-أولاً: أن تطوير القطاع الزراعي يستلزم استخدام المزيد من المدخلات والتجهيزات كالآلات والأسمدة والمبيدات ...الخ وهي كلها منتوجات صناعية.

ثانياً: أم تطور الزراعة يكون بشكل عام مصحوبا بزيادة في الدخول النقدية للفلاحين، مما يمكنهم من زيادة طلبهم على المنتوجات لصناعية من السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة التي لم تكن في متناول قدراتهم الشرائية من قبل.

1-5 خلق فائض اقتصادي قابل لتراكم: إن التاريخ الاقتصادي للبلدان المتقدمة يؤكد أن الفائض الاقتصادي المتحقق في القطاع الزراعي وراء انطلاق التنمية الاقتصادية بها.

وهذا حتى في تلك البلدان التي تتوفر على مساحات زراعية شاسعة كالبلديات مثلا، الذي بالرغم من ذلك كانت الزراعة تمثل المصدر الأساسي لتوليد الفائض الاقتصادي من حيث اعتماده في تحقيق التراكم الأول لرأس المال، وهذا ما يفسره بقاء الضرائب على الأرض المصدر الرئيسي للعوائد الحكومية حتى مطلع هذا القرن إذ شكلت على الدوام ما يزيد عن نصفها[1].

[1]- عصام الخفاجي، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون ، بيروت ، ص ص 38-39.

وبالنسبة للبلدان النامية اليوم، يرى البعض أن دور الزراعة في تحقيق الفائض الاقتصادي يجب أن ينصرف إلى زيادة الصادرات الزراعية خصوصا تلك التي تتوفر على ثروات محمية باعتبارها طريقة ذات أثار إيجابية في مجال تزويدها بالعملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية للتنمية الفلاحية.

2-الأهداف الخاصة:

إن الأهداف الخاصة للإصلاح الزراعي ما هي في الواقع إلا أهداف جزئية نوعية مرحلية غالبا ما تصب في الأهداف العامة التي ذكرناها أعلاه، فإذا نظرنا إلى التجربة الجزائرية نجد أن في كل مرة يكون فيها قطاع الزراعة محمل إصلاح إلا وتكون لهذا الإصلاح أهداف معينة قد يرد ذكرها على سبيل الحصر.

النص التشريعي المتضمن الإصلاح، أو يعبر عنها من خلال الخطاب الرسمي للسلطة فإصلاح 1963م الذي جاء بنظام التسيير الذاتي كان صدفة في البداية هو حماية المزارع الشاغرة من عمليات النهب والتعدي على الممتلكات وضمان استمرارية الإنتاج فيها ليتحول بعد 5 سنوات إلى إقامة اشتراكية حيث ورد في الوثيقة التي أعدتها لجنة الثورة الزراعية بالحزب(1968) بعنوان: مبادئ التسيير الذاتي، أن "التسيير الذاتي تنظيم سياسي، واقتصادي، واجتماعي... يوصل إلى اشتراكية"[1].

أما إصلاح 1971 المتضمن الثورة الزراعية فنجد قد حدد جملة من الأهداف المندرجة والمتكاملة كالقيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي[2]

[1]- عمر الصدوق ، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، د.م.ج ، الجزائر 1988 ، ص 11.

[2]- وزارة الفلاحة، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، مجموعة النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية ، ص 35.

المبحث الثاني: الإصلاحات الزراعية في فترة الاقتصاد الموجه

إن تغير الأوضاع السياسيةً، الاقتصادية والاجتماعية تسببت في تعرض القطاع ألفلاحي إلى تغيرات هامة بحيث عرفت الزراعة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة عبر مراحل مختلفة فكان لكل إصلاح تأثير على جانب معين.

المطلب الأول: التسيير الذاتي وتهميش القطاع ألفلاحي الخاص 1963

1-التسيير الذاتي:

بدأت عملية التسيير الذاتي أساسا لسياسته أول حكومة جزائرية في أب/أغسطس 1962عينت مدار لتسيير المزارع المتروكة بعد مغادرة الملاكين الأوروبيين وفي تشرين الأول/ توبر أصدرت منشورا حكوميا يثبت شرعية لجان التسيير العمالية، ويؤكد أن المزارع المتروكة يجب أن تودار بواسطة تعاونيات إنتاجية تديرها لجنة تسيير يرأسها كادر فني تعينه الدولة[1].

عشية الاستقلال عرفت الأراضي نزاعا حادا بين الملاك الكبار للأراضي والطبقة الحاكمة التي أرادت زيادة ملكية الدولة لأراضيها فظهرت.... التي سميت بمراسم مارس1963 "لتعالج هذه الوضعية وتحدد كمية عمل وهياكل التسيير الذاتي" .

- مرسوم[2] رقم 63- 83 الممضي في 1963/03/18 يحدد حقوق الملكية الشاغرة، حيث لا يملكها أي شخص.

- مرسوم[3] رقم 63-90 الممضي في 18-/03/ 1963 الذي أسس نظام التسيير الذاتي الذي يقضي بتأميم جزئي للأراضي بعض كبار الملاك، مرسوم 127مزرعة معظمها متخصصة في إنتاج المحاصيل التصديرية.

.- مرسوم[4] رقم 63-98 الممضي في 1963/03/28 جاء ليجدد كيفية توزيع دخل قطاع التسيير الذاتي.

[1]- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، بيروت، تشرين 01 أكتوبر 2000، ص 78.
[2]- الجريدة الرسمية، العدد 15 مؤرخة في 22 مارس 1963، الصفحة 28.
[3]- الجريدة الرسمية، العدد 15 مؤرخة في 22 مارس 1963، الصفحة 285.
[4]- الجريدة الرسمية، العدد 17 مؤرخة في 29 مارس 1963، الصفحة 300.

القطاع الخاص التقليدي: يتمثل في الأراضي والمزارع التي كانت لا تستعمل تقنيات حديثة في الإنتاج، وكان لاستغلال الأراضي غير دائم وموجه خاصة للاستهلاك الذاتي، حيث كانت مساحة الأراضي لا تتعدى 5 هكتارات.

القطاع الخاص الحديث: يتكون من المستثمرات الكبيرة أكبر من 100 هكتار ويتكون هيكل التسيير الذاتي.

جمعية العمال العامة: تتألف من مجموعة عمل مستغل من المستغلات المسيرة ذاتيا يتجاوز عدد عماله الدائمين الثلاثين.

مجلس العمال: تنتخبه الجمعية العامة في كل مستغل من المستغلات المسيرة ذاتيا يتجاوز عدد عماله الدائمين الثلاثين.

لجنة التسيير: يتراوح عدد أعضاءه بين الثلاثة والإحدى عشر وهي تؤلف العضو الرئيسي في السير اليومي للمستغل ألفلاحي.

المدير: يسمى مكلف التسيير وهذا المكلف يقوم بمهمة المستغل المسير ذاتيا.

المطلب الثاني: الثورة الزراعية:

لقد جاءت هذه الإصلاحات في فترة تنمية الاقتصاد الجزائري، حيث تصادفت مع تأميم المحروقات وإطلاق المخطط الرباعي الأول 1973/1970 وكانت عملية التخطيط على الربح البترولي حيث جاء الأمر رقم 73/71 المؤرخ في 8 نوفمبر 1979 المتضمن الثورة الزراعية وقد ضمن هذا الأمر 280 مادة جاءت لتحديد هذا الأمر وتوضيحه، قامت الثورة الزراعية على مبدأ الأرض لن يخدمها وأهم نقاطها ما يلي:

-تنظيم ملكية الأرض ومقدار ونوعية التملك.

-تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وأنواعه وتوزيعه....الخ.

–تحسين وحماية الإنتاج الزراعي بتنظيم التجارة العملية ومكافحة الآفات.

–تنظيم العمل ألفلاحي بتجدد علاقات العمل ورعاية الثورة الحيوانية وتنظيمها[1].

المرحلة الأولى: بدأت 1972/01/01، بدأت استحداث الصندوق الوطني للثورة الزراعية وكانت الأراضي المسترجعة تقدر بحوالي 1446390 هكتار منها 617867 هكتار وزعت في السنة الأولى مما يسمح بخلف 3434 مستثمر استفاد منها 43784 شخص وفي هذه المرحلة لم توجه مشاكل كبيرة.

المرحلة الثانية: كانت في 1973، وهدفها تأميم الأراضي التي أصحابها غائبين والحد من الملكيات العقارية الكبيرة، وكذلك قد أحصى 50.51 مالك[2].

منهم 34056غائبين و15995 ملاك كبار إلا أن (FNRA) هذه الأراضي المسترجعة ذهبت إلى هذه المرحلة واجهت مشاكل كبيرة تمثلت في مقاومة كبيرة من طرف البرجوازية لعملية تأميم، مما تسمى هذه العملية حيث شملت 26454 مالك لمساحة قدرت ب 479904.

المرحلة الثالثة: جاءت للاهتمام بتهيئة الشعوب وحد من الماشية في هذه المناطق إلا أن هذه المرحلة لم تنطلق فعليا، وعرفت مقاومة الشديدة خاصة من المربيين الكبار[3].

وقد مت هذه المرحلة بثلاثة مراحل: [4]

المرحلة الأولى: بدأت 1972/01/01 بدأت باستحداث الصندوق الوطني للثورة الزراعية، وتشكل من أراضي مسترجعة من طرف الدولة لإعادة توزيعها، وهذه المرحلة لم تواجه مشاكل كبيرة.

[1]– جشلاف أسماء، مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015– 2016، ص 17.

[2]– عواري مليكة وآخرون، إدارة التنمية الفلاحية بالجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015– 2016، ص 77.

[3]– نفس المرجع، ص 77.

[4]– جلول نوال، برامج التنمية الفلاحية في الجزائر ومكانتها في التشغيل تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014– 2015، ص 46.

المرحلة الثانية: انطلقت في 1973/06/17 وكان هدفها تأميم الأراضي التي أصحابها غائبين والحد من ملكية العقارية الكبيرة، إلا أن هذه المرحلة واجهت مشاكل كبيرة من طرف البرجوازية لعملية التأميم، حيث استلمت 26454 مالك المساحة قدرت ب 479904.

المرحلة الثالثة: جاءت للاهتمام بتهيئة السهوب في هذه المناطق، إلا هذه المرحلة لم تنطلق فعليا، وعرفت مقاومة شديدة خاصة من المربيين الكبار.

وبموجب قانون الثورة الزراعية فإنه قد تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين، وذلك سواء في الأراضي التابعة لأملاك الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، وقد بلغت مجموعة هذه الأراضي التي أعطيت للفلاحين بمساحة تقدر حوالي 1 مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا[1].

قد وصل حجم النفقات 91% في الفترة الممتدة ما بين الموسم ألفلاحي 1975-1976 والموسم ألفلاحي 1979-1980 أما بالنسبة لنفقات اليد العاملة في تمثل نسبة جد مرتفعة إذ استحوذت على حصة كبيرة من مجموعة النفقات[2].

المطلب الثالث: الإصلاحات الزراعية بعد 1980

-إعادة الهيكلة:

اتجهت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي والتعاونيات وتعود أسباب إعادة الهيكلة إلى:

-الحجم الكبير للوحدات الإنتاجية وصعوبة التحكم فيها.

-كبر بعض المؤسسات الاقتصادية واحتكارها لإنتاج منتوج معين وقيامها بوظيفة التسويق.

-ارتفاع معدل الهجرة الريفية وتغلب طابع الشيخوخة على اليد العاملة الفلاحية.

-الطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي.

[1]- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000- 2007، تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص تنظيم سياسي إداري، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 63.

[2]- رياش مبروك، تمويل القطاع الفلاحي، يدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 51.

وتظهر نتائج إعادة الهيكلة من خلال ما يلي[1]:

– عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية.

– انخفاض معدل نمو الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات.

– ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي.

– انعدام العلاقة بين دخل العمال ونتيجة العمل.

– إعادة الهيكلة ل1987:

أهدرت الدولة القانون 87-15المؤرخ في 8-ديسمبر 1987 المتضمن إعادة الهيكلة للقطاع الزراعي والتي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الزراعي في شكل استفادت فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية وأهداف إعادة الهيكلة ل 1987 كالآتي[2]:

1– القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الزراعية .

2– ضمان الاستقلالية العملية لمستثمرات الفلاحة.

3– تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.

4– رفع الإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية.

5– إقامة صلة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

الهدف الأساسي لإصلاحات 1987 يتمثل في:

1– تقليص التبعية الغذائية خاصة بالنسبة للحبوب.

2– تحسين المداخيل في الريف.

[1]– بوحداجة ياسين، البرنامج الفلاحي والريفي وأثره على القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015-2016، ص 16.

[2]– نفس المرجع، ص 18.

3– وضع سياسة عقارية تسمح بتحديد سياسة توجيهية للقطاع ألفلاحي يمنح حقوق التمتع بالأراضي، القطاع الاشتراكي له حق مع إمكانية التناول لشخص أخر في حالة الوفاة ورغم الإصلاحات التي جاء بها قانون 87-19 اتضح أن طريقة الانفتاح الدائم اصطدمت بصعوبات ومشاكل كبيرة مست القطاع ألفلاحي إذ أهمل هذا القانون الأراضي المؤسسة لصالح الثورة الزراعية التي وزعت في بداية الإصلاح 1987 على المستثمرين في شكل مستثمرات جماعية وفردية فقام أصحاب الأراضي بالمطالبة باسترجاع أراضيهم المؤمنة .

- إصلاحات 1990–1999:

جاءت إصلاحات 1990 بواسطة القانون 90-25 المؤرخ في 18-11-1990 المتضمن التوجيه العقاري، وكان من أهم ما جاء به هذا القرار هو إعادة الأراضي المؤمنة في إطار الأمر 73.71 المتضمن الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين بشرط أن تكون[1]:

– قد أممت وليست تنازل عنها أصحابها، وأن تحافظ على طابعها ألفلاحي وألا يكون الأصليين قد أدينوا خلال الحرب التحريرية بسبب سلوكا تهم، وألا يكونوا قد تحصلوا على تلك الأراضي عن طريق صفقات تمت من خلال أو بعد حرب التحرير مع المعمرين.

– الا يكون المالك قد استفاد وفقا للقانون 87-19، وأن يتعهد أيضا باستغلالها الأرض.

– أن يكون المستغل تحت أي صفة من الجنسية الجزائرية، وأن تكون إعادة الأرض لا توجب التعويض ولا أي تكاليف أخرى تدفعها الدولة للمالك الأصلي.

– الاستغلال يجب أن يخص المستثمرات الفلاحية بأكملها قصد الحفاظ على ضرورة نجاحها وتفاديا لتجزئة الأراضي.

- البيع يكون فوري أو بأقساط على مراحل لا تتعدى 10 سنوات ولا يتم تقسيم المستثمرات إلا بعد استكمال شروط البيع بينما الإيجاز يكون على مدة أدنى تساوي 30 سنة قابلة لتجديد، وتحدد بأثمان البيع والإيجاز حسب وضع المستفيد ووضعية الأراضي ومكان تواجدها والحالة العامة لسوق القطاع الفلاحي.

[1]– جلولي محمد، القطاع الخاص والتنمية الفلاحية، يدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010- 2011، ص ص 50، 51.

– نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال العشرية 1990-1999 كانت الوضعية" الجزائرية يغلب عليها الركود النسبي على مستوى النشاط ألفلاحي بصفة عامة، وذلك نتيجة للظروف الأمنية الصعبة التي عاشها الوطن تلك العشرية وساء على ذلك غياب السياسة اقتصادية واضحة وانعكس ذلك على الريف الجزائري مهشما ومنعزلا بنفسه وبعيدا عن المركز المدن[1].

وعلى الرغم من المعوقات الطبيعية التي تملكها الجزائر خاصة المتعلقة بالطبيعة فإن وضعية القطاع في العشرية 1990-1999 كانت لا تبعث على الارتياح فنجد معدل النمو الإنتاج الزراعي سجل 2%[2].

وبسبب ذلك مضاعفة عدد السكان خلال ثلاثة وعشرين عاما 1970-1993 الذي صاحبه نفس الغذاء، وكانت الجزائر لا تصدر إلا لفرنسا، بينما تستورد من كل الدول الأوروبية مقارنة بالمغرب وتونس، حيث أن الجزائر لا تصدر إلا لفرنسا، بينما تستورد من كل الدول المكونة للإتحاد الأوروبي ماعدا بريطانيا البرتغال، وبالتالي تقهر الإنتاج الزراعي وتقلصت الأراضي الصالحة للزراعة بشكل خطير في ظل غياب أدوات الرقابة، وتواطؤ الجميع بما فيهم العاملين في النشاطات الزراعية أدى إلى إفشال السياسات المطبقة سواء لعدم مطابقتها للأوضاع السائدة أو لغموض النصوص القانونية وعدم استقرارها وفي كثير من الأحيان نكيفها مع الواقع[3].

المبحث الثالث: الإصلاحات الزراعية في فترة اقتصاد السوق

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى إصلاحات في قطاع الزراعة بدءا من مرحلة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الإصلاح ألفلاحي في ظل المخططات التنموية.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج لدعم القطاع ألفلاحي له عدة أهداف كما يعرف على أنه برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحة والإنتاج ألفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان

[1]– براكتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر دراسة مستقلة، تدخل ضمن مذكرة تخرج نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013– 2014، ص 180.

[2]– ليت عودة، مبطوش خيرة، آلية وقيود التنمية في القطاع الفلاحي في الجزائر، تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014– 2015، ص 50.

[3]– زروقي ليلى، التقنيات العقارية (العقار الفلاحي)، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط2، الجزائر، ص 07.

الأرياف، يتكون من عدة مصادر للتمويل من بينها الصندوق الوطنيFNRDA لضبط التنمية الفلاحية.

ووضعت فيه أهداف عدة منها[1]:

-الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

-الاندماج في الاقتصادي الوطني.

-التخصص الإقليمي للإنتاج ألفلاحي.

-تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج ألفلاحي وتحسين ظروف الحياة و مدا خيل الفلاحة.

-تحديد المبادرات الخاصة على مستوى (التموين وتكييف الإنتاج).

-ترقية وتشجيع الاستثمار ألفلاحي.

-تحسين التنافس ألفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق أهداف هذا المخطط هناك أجهزة فعالة نذكر منها:

1-**الجهاز الإداري**: يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية لمساعدة الغرفة الفلاحية ألولائية.

مديرية المصالح الفلاحية DSA.

تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195-المؤرخ 1990/06/23 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة وبين مهامها مايلي:

- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي.

- تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والإمراض الحيوانية النباتية.

- القيام برفع وترقية الاستثمار الفلاحي.

[1]- عواري مليكة، بوثلجة فايزة خيرة، إدارة التنمية الفلاحية في الجزائر، تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2015- 2016، ص ص 82، 84.

دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد كانت هناك عدة دوافع داخلية وأخرى خارجية التي دفعت السلطات الجزائرية لاقتراح هذا المخطط ضمن جملة الإصلاحات الموجهة للقطاع الزراعي.

1-دوافع المخطط الوطني للتنمية:

- عدم تناسق أهداف مخططات التنمية الزراعية والوسائل الهائلة المرصودة لها.

- عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة أي الإقبال على إنتاج السلع الاستهلاكية المربحة والاستثمار فيها.

- عدم إعطاء الأهمية الكافية للصناعات الغذائية.

- ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام.

- التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب في كل مكان[1].

المطلب الثاني: برنامج التجديد الريفي و ألفلاحي

تؤكد سياسة التجديد الريفي و ألفلاحي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962م أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التسديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل" يمر هذا التحدي حتما عبر البحث عن التغيير المحسوس لقواعد الهيكلة على مدة المتوسط الذي يذهب رأسا إلى ضمان الأمن الغذائي، تتمثل الاستراتيجية المقررة من تقليل نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الاشتراك القوى لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية بروز أحكام جديد للفلاحة والأقاليم الريفية.

عند انطلاق السياسة، أشار رئيس الدولة إلى أنه يجب أن تتحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية.

لهذا الفرض ثم أخذ عدد من الالتزامات حسب المحاور التالية[2]:

[1]- عبد الرزاق بوعزيز، محاولة أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 48.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية – مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، المطبعة الرسمية، ماي 2012، ص 05.

1- فلاحة في خدمة النمو الغذائي والأمن الوطني.

2- إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديدة.

3-فاعلون مجندون أحسن وتراكم أحسن.

4-تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعة في البداية والنهاية.

5- ضبط اقتصاد فعال.

6-جهاز التأطير والبحث والتنمية الناجع أكثر.

7-تسويق يضمن تثمين أفضل للإنتاج.

8-تجنيد والتثمين المستدام للموارد المائية.

9-تقوية ضرورية لوظيفة الرقابة.

ب-أهداف برنامج التجديد الريفي والفلاحي.

إن برنامج تجديد الاقتصاد الريفي و ألفلاحي جاء ليحقق عدة أهداف، ولعل أهم هدف هو تنمية القطاع ألفلاحي والجزائري بكيفية تجعله أحد مقومات الاقتصاد الوطني وتتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية[1]:

1- حل مشكلة العقار الفلاحي.

2- خلق قطب فلاحي متكامل.

3- تطوير تقنيات اقتصاد المياه.

4- ترقية العروض.

5- تقوية خدمات الرقابة والعمالة.

6- حركية التكوين، المعلومة، الاتصال، الإرشاد، البحث والتحليل.

7- تحديث الإدارة.

[1]- جلولي محمد، القطاع الخاص والتنمية الفلاحية، مرجع سبق ذكره، ص 59.

برنامج التجديد الريفي:

والذي يتضمن ما يلي:

1- برنامج التجديد الريفي 2007 2013 والذي يهدف إلى:

1-1 عصرنه وإعادة الاعتبار للقرى والقصور.

1-2 تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي.

1-3 حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

1-4 حماية وتثمين الطبيعة.

2- برنامج تقوية القدرات:

ارتأت الدولة في هذا البرنامج جعل كل السياسات النافذة ميدانيا وذلك برصد كل قدرات الولايات ولق تم إبراء عقود نجاعة مع كل ولاية في هذا الخصوص، وذلك من خلال القيام بعملية إحصائية عن محاصيل قدرات كل ولاية على حدى الآليات المتوفرة لدى كل ولاية على أن تجري كل ثلاث أشهر تقييم على مستوى الولايات لتحديد مستويات النجاعة[1].

المطلب الثالث: الإصلاح الفلاحي في ظل المخططات التنموية

شرعت الجزائر سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المللية المخصصة لها وذلك عبر الاستثمارات العمومية المختلفة حيث كانت للفلاحة حصة الأسد من مجموعة الميزانية العامة وهذا تبعا لفترات زمنية مدروسة.

1-الفلاحة في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

صنف القطاع ألفلاحي ضمن القطاعات المنتجة للثروة إذ حضي باهتمام بالغ من طرف الدولة الجزائرية وذلك في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي أو بمبلغ 525 مليار دينار، قبل

[1]- علة الموارد، مداخلة حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الملتقى الدولي التاسع، علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بولعيد بالشلف يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 08.

أن يصبح غلافه المالي المنعاش مقدر بحوالي 1.226 مليار دينار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقسيمات معظم المشاريع المبرمجة مسبقا.

فيما يخص القطاع ألفلاحي قد أتى هذا البرنامج لتعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ويهدف هذا المخطط إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبوا تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية وتحسين تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني[1].

2-الفلاحة في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

بعد النتائج الايجابية المحققة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاع ألفلاحي وكذا رغبة الجهات الوصية في تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة والى وضع الشروط المناسبة.

كان مجموع البرنامج الخماسي(2005-2009) 4202.7 مليار دينار جزائري خصص منه لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري مبلغ 337.2 مليار دينار جزائري بنسبة 8% خصص منه 300مليار دينار جزائري لقطاع الفلاحة بنسبة 88.96% من برنامج دعم التنمية الاقتصادية إذ كان من المتوقع إنجاز[2].

- تطوير مستثمرات الفلاحة.
- تطوير النشاطات الاقتصادية وإنشاء مستثمرات فلاحيه جديدة.
- مشاريع جواريه لمحاربة التصحر وحماية وتربية المواشي وتطويرها.
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.
- المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

[1]- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

[2]- ليت عود، مبطوش خيرة، آليات وقيود تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 54، 55.

3- الفلاحة من خلال برنامج التجديد ألفلاحي 2006-2013

إن الأزمة الغذائية التي هزت العالم سنة 2007 و2008 جعلت الدولة تهتم أكثر بالقطاع الفلاحي حيث تم وضع سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 وتخصيص للقطاع مبلغ مالي يقدر ب 200 مليار دينار سنويا.

وقد ركزت سياسة التجديد الفلاحي وتعزيز المهارات والقدرات الشرائية، كما تعهدت الجزائر سياسة التجديد الريفي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية للدولة باشتراك المجتمع الريفي لكل في هذه العملة وترتكز هذه الساسة على المحاور التالية[1]:

- تحسين شروط المعيشة للسكان الأرياف.

- تنويع النشاطات الاقتصادية في الأرياف.

- حماية وإنعاش الموارد البشرية.

4- إصلاح القطاع الفلاحي من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014

خصص لبرنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، حصص من أكثر من 1500 مليار دينار جزائري لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

كما تقرر دعم قطاع الفلاحة بإعادة النظر في نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الامتيازات ألفلاحي الذي حل إشكالية العقار ألفلاحي، وهو قانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 الذي يحدد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الخاصة بالدولة.

يتم بموجبه التوقيع على دفاتر الشروط التي تسمح للفلاحين باستغلال الأراضي لتنويع استثماراتهم على مدى 40سنة ولهم أحقية الدخول في الشراكة مع الأجانب للاستفادة من الخبرة الأجنبية وإنجاز سكناتهم الريفية، ويسمح لهم حق الامتياز بتوريث الأرض والتنازل عنها للديوان الذي يقوم هو الأخر بتأجيرها لمن يخدمها.

[1]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم وظل الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 171.

ورغم الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال التنمية الفلاحية من خلال الإصلاحات التي مست مختلف جوانب القطاع ألفلاحي إلا أنها لم تكن في مستوى تطلعات هذا القطاع الحساس الذي يحتاج الى اهتمام كبير من خلال منح الدعم الضروري للفلاح والعمل على النهوض بالقطاع الريفي[1].

[1]- ليت عود، مبطوش خيرة، آليات وقيود تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 56، 57.

خلاصة الفصل:

تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية (المياه والأراضي الزراعية) والبشرية (العمال الزراعيون) والرأس مالية (المكننة الزراعية) ما يؤهلها إلى تحقيق معدلات الاكتفاء الذاتي والمحافظة على أمنها الغذائي، ولكن رغم ذلك تراجعت مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من خلال مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام **PIB** نظرا لطبيعة المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع من الإنتاج لتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض على عدم وجود ترابط كبير بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، كما أن تطور النمو الاقتصادي أضحى بعيد عن تطور القطاع الزراعي، وبالرغم ان الزراعة أصبحت منذ البداية تطبق الإصلاحات، أما من حيث استيعابه لليد العاملة فقد سجلنا هبوطا تنازليا لنسبة العمالة الزراعية، أما من حيث تلبية للطلب الوطني خاصة السلع ذات بعد استراتيجي فإن الناتج الفلاحي لم يغطي سوى 70% من الوفرة الغذائية إلى حد الآن، أما 30% المتبعة فيتم تغطيتها من الاستيراد.

الفصل الثاني

الآمن الغذائي في الجزائر

تمهيـــــد:

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية والعالمية أمثال "الفاو" وأعتبرها قضية أساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي نتيجة التطور والتقسيم العالمي الجديد والتصورات الدولية الحديثة للعلاقات الدولية ومساعدات الدول الكبرى للدول الفقيرة .

ويعد قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة في العالم والوطن العربي والجزائر بصفة خاصة لأن معظم دول العالم خاصة الدول النامية تعاني من عجز في الغذاء وانخفاض الدخل للفرد ومنه تدهور المستوى المعيشي فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان متى توافرت الأمور وأتجه الشعب إلى الترشيد والتنمية وبناء الحضارة، كما أن الاهتمام بهذه القضية تضاعف أكثر في الآونة الأخيرة بسبب اعتماد الدول النامية على الاستيراد الغذاء من الخارج وترك الزراعة وغيرها مما أدى إلى ارتفاع معدل الواردات الذي يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية لهذه البلدان .

ولقد حاول دول العالم مواجهة إشكالية الأمن الغذائي لعدة سياسات وقبل وضعها وجب فهم وتشخيص المفاهيم وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي قسم إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم

المبحث الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي

المبحث الثالث: عوامل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول الأمن الغذائي

قضية الأمن الغذائي مشكلة جهوية بل إنها تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة وتزايد السكان المفرد يتطلب تنمية الزراعة متطورة المدروسة ولفهم أبعاد هذه المسالة من التعريف في بعض المصطلحات التي بنينا عليها هذا الميزان سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم قديمة الوجود وحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي إمكان تحديد هذا المفهوم وكل المفاهيم اللاصقة به من جهة والأبعاد التي لها علاقة وطيدة وقوية كما أنها تحضي بالاهتمام من المنظمات الدولية والمفكرين والباحثين ومن أهم التعريفات مايلي:

1-**تعريف الأمن الغذائي**: عرف الأمن الغذائي Food Securityفي قمة الغذاء العالمية عام 1974 بأنه توفر التجهيزات الغذائية من الموارد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات لتحصل التوسع في الاستهلاك ولمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار ووسعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 1983 مفهوما ليتضمن الوصول من قبل الأفراد الضعفاء إلى التجهيزات المتوفرة وهذا يتضمن الإشارة إلى التوازن بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي، يضمن وصول الأفراد في جميع الأوقات إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجونه[1].

[1]- رقية خلف، حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، حقوق الطبع والنشر محفوظة، بيروت-أيار-مايو، 2012، الطبعة الاولى، ص59.

تعريف منظمة الأغذية والزراعة: FAO

عرفته منظمة الأغذية بأنه يتوفر عندما تتاح لجميع الناس وفي كل الأوقات والفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف، ومأمون يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم عيش حياة موفورة الصحة والنشاط[1].

تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية Aoda

عرفت الأمن الغذائي على أنه توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة إنها لاتزال القيام بالكثير لاستئصال الجوع وتحقيق الأمن الغذائي في جميع أبعاده ولا يقدر تقرير عام 2015 التقدم الذي أحرز فحسب، بل يحدد أيضا مشاكل المتبقية ويقدم توجيهات بشأن السياسات التي يجب التركيز عليها في المستقبل .

3- الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

مفهوم الأمن الغذائي: يعرف الأمن الغذائي على انه "قذرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى القريب والبعيد كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.

مفهوم الاكتفاء الذاتي:

أما الاكتفاء الذاتي هو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، وأما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج إلى المناخ للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أم تم استرداه من الخارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية: درجة الاكتفاء الذاتي – (الإنتاج المحلي /المناخ للاستهلاك) في 100. [2]

وهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعند ما تتساوى 100%.

[1]- بوعارعارة نسمة، قريش حنان، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، دخل ضمن نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2016، ص44.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

1-مؤشرات الأمن الغذائي:

هناك عدة مؤشرات للأمن الغذائي تمكن من معرفة وضعيته وحالته في أي بلد، إلا أنه يمكن إدراجها في النقاط التالية:[1]

1- الناتج المحلي الإنتاجي:

تعتمد الدولة على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغييرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فمثلا انخفاض الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

2- الناتج المحلي الزراعي:

يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي والزراعي، فلمتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا.

3- متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:

يمكن حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء = الاستهلاك الكلي من الغذاء / عدد السكان.

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب متوسط هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي فزيادة الاستهلاك الكلي ن الغذاء لا تعني بالضرورة تحسين المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في لدول النامية لا يصل الى مستحقيه فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

[1]- حرابي راشدة، محياوي جهيدة، أثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الامن الغذائي في الجزائر، دخل ضمن نيل شهادة الماستر للعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2015-2016، ص ص 18، 19.

4–مرونة الطلب السعرية:

تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها "درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة" كما يمكن حسابها بالقانون التالي:

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة / التغير النسبي في سعر السلعة.

–فإذا كانت النسبة أكبر من الوحدة الصحيحة فغن الطلب مرن ومعنى ذلك أن الزيادة من الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.

–أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة اقل من الزيادة في السعر.

–أما إذا كانت النسبة مساوية للواحد، فمعناه أن الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ويسمى الطلب المكافئ للمرونة[1].

5– مرونة الطلب الداخلية:

يقصد بها التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذلك فإن الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الكلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة مرننا لأنهم يتأثرون بارتفاع أسعار السلع مما يعلهم يتحولون إلى السلع الاخرى الاقل سعرا حتى وان كانت رديئة وهذا ما يدفع اسس الدولة الى تقديم الدعم لخفض الاسعار عن دعم مستلزمات الانتاج.

[1]– حرابي راشدة، وآخرون، اثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص ص 19-20.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي:

عرف الإنسان الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم وأعتمد عليها محاولة منه البقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحدة منها دلالة تأثيرية، ونذكر من بين هذه الأبعاد المتعددة أربعة أساسية لها دلالاتها وأثارها الواضحة في كل بلدان العالم.

1- البعد الاقتصادي:

يتضح هذا البعد من العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية، والمستويات المختلفة للأسعار السلع الغذائية، ومدى استقرار أسواق هذه السلع، ويشير تعريف السابق إلى أهمية توفير الغذاء من المصادر المحلية فقط(حالة الاكتفاء الذاتي) إنما يمكن اللجوء إلى العالم الخارجي لتغطية العجز الغذائي، ويتضمن البعد الاقتصادي جانبا تنمويا يتمثل في أثر الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية حيث يوجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن أن شعور الطبقات الفقيرة لا تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعا من الاستقرار الداخلي الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير المتطلبات الأساسية من الغذاء التي تمكن الأفراد كعناصر إنتاجية من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى العكس من ذلك فإن تدهور مستوى التغذية ينعكس مستقبلا على تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته، ومن هنا تبرز عملية الاستثمار في العنصر البشرى باعتباره أهم عناصر الإنتاج المتوافرة في البلاد النامية، الأمر الذي يدفعها إلى المحافظة على هذا العنصر والتنمية كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبا زراعيا يتمثل في تحديد السياسة الزراعية التي تتبعها الدول[1].

[1]- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الغذائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص ص25-26.

2- البعد السياسي:

يشمل أهم الجوانب السياسية بحيث يوفر الغذاء المطلوب يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبعد وبالعكس إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعة من الدول التي تملك الموارد الغذائية , من اجل الضغط على الدول المستوردة للغذاء والتأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها فكيف للدول التي تملك سلع غذائية أن تملك سيادتها الوطنية أو يظهر ذلك جلياً من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية للقمح والذرى فهي المحدد الرئيسي لكميتها العالمية وكذلك لأسعارها، فهي تستخدم الدول التي تكون بحاجة إلى الغذاء كأداة لتحقيق مصالحهم وأعرافها السياسية عبر أنحاء العالم[1].

3-البعد الحركي: Dynamic

ويتمثل هذا البعد في أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي، نظرا للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الإصلاحات الغذائية، المنتجة فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة التي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على الموارد الغذائية في علم الحكومة أساسا بظاهرة الندرة وبناءا على ذلك فان مفهوم الأمن الغذائي لابد أن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدولة، ويختلف من فترة زمنية إلى أخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة[2].

4-البعد الثقافي

هذا البعد يختلف اختلافا كليا على الأبعاد الأخرى لان القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بتنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل ألفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب لتعزيز الاستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدول والتي وجب على المشاركة فيها، وقد أكد علم الإنسان من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء[3].

---

[1]- قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابه، 2012، ص 69.

[2]- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الغذائية، مرجع سابق ذكره، ص 27.

[3]- سلاطنية بلقاسم، أعرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وأبعاد كلية الادب والعلوم الانسانية، جامعة بسكرة، جوان، 2009، ص 15.

5-البعد البيئي

لمحاولة مواجهة كل التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي لابد من الآتي[1]:

-إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية

-إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة.

-تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد.

-تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.

[1]- مخطاري ديدوش فاطمة، استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر في ظل التحديات الإقليمية الدولية، دخلت ضمن شهادة تخرج الماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014-2015، ص 42.

المبحث الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

لقد اتسمت غالبية السياسات والتوجهات التي طرحت لتحقيق الأمن الغذائي كما ركزت على ضرورة تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء باعتباره الخيار الوحيد لعلاج مشكلة الأمن الغذائي هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي

البيئة الزراعية: تبلغ مساحة الجزائر ما مجموعة 23802 مليون هكتار، وتهطل عليها أمطار تبلغ كميتها 19205 مليون متر مكعب، وتشكل الأرض الصحراوية ما مجموعة 83% من المساحة الكلية وتبلغ نسبة الأراضي الصحراوية التي تهطل عليها الأمطار بمعدل 300-200 ملم من الأمطار سنويا أي حوالي 5.8 من مساحة الأراضي الكلية.

إنتاج السلع الغذائية الرئيسية: تنتج الجزائر اثنتي عشرة سلعة رئيسية، ولا تنتج ثلاث سلع هي الذرة الصفراء (الشامية) والأرز والسكر، وقد تحسن واقع ست سلع هي الحليب والبيض والأسماك والخضار والبق وليات والبطاطا وتراجع إنتاج خمس سلع هي اللحوم والحمراء والزيوت والفاكهة والبقوليات والقمح كما تضاعف إنتاج القمح، إذ بلغ 205 مليون طن كمعدل للفترة 2002-2006 مقابل 101 مليون طن كمعدل للفترة 1984-1988 أي بزيادة مقدار 127 بالمائة، إلا أن نسبة الميزان التجاري قد تراجعت من 33 إلى 31 بالمائة، أما زيادة إنتاج الشعير فقد زادت بنسبة 25 بالمائة للفترة 2002-2006 .[1]

[1]- صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص164.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي في الجزائر

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل نذكر منها:

1-العوامل الديموغرافية

يعد التزايد السكاني في تفاقم مشكلة الغذاء إذ يشهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، هذا ما يؤدي إلى اختلال مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق من جهة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى.

2-العوامل الطبيعية:

يعزى قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية أهمها:

-انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.

-اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى أخر.

-كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها وميل نحوى الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.

-دور الإنسان في استنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة والذي له أثر كبير في استغلال الأزمة الغذائية.

-التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية[1].

1- بوعرعارة نسمة، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص67.

3- الخيارات التنموية الكلية:

تنطوي عملية التنمية عادة على تحويل الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الأخرى وفي كثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثنائي داعم، وكثيرا ما كانت تفضل أهمية التفاعلات الايجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثورة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.

4-العوامل التكنولوجية:

استعمال تكنولوجيا لا يعني استخدام المعدات والأدوات الحديثة في الإنتاج الزراعي، إنما هي التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تسهم في تحسين الاستثمار كل من الماء والتربة الزراعية وترشيد استعمالهم لتطوير المحاصيل الزراعية وتوفير الغذاء، فلقد عرفتها منظمة الأغذية الزراعية، على أنها أي تقنية تستخدم كائنات حيا لصنع منتج أو تعديله وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجد لاستخدامات نوعية محددة.[1]

المطلب الثالث: الفجوة الغذائية

لمعرفة الفجوة الغذائية يجب التمييز بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، فالأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو ستردها من الخارج ليس هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية ويعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي أنه قدرة مجتمع على تحقيق الاعتماد الذاتي على الموارد والإكتفاءات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي.

الاكتفاء الذاتي = (الانتاج الوطني / الاستهلاك الكلي) ×100

[1]- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 157.

الفجوة الغذائية تعني الفجوة الغذائية الفرق من نستطيع إنتاجه من السلع والموارد الغذائية، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى التغيير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية[1].

كما يوجد مفهومان للفجوة الغذائية:

أولهما الفجوة الغذائية الفعالية وثانيهما الفجوة الغذائية المعيارية ويتم قياس الفجوة الغذائية الفعالية على المستوى المحلي بالفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية (الاستهلاك الفعلي من الغذاء) وحجم الانتاج المحلي من الغذاء، وبالتالي فإن هذه الفجوة توضح عجز الإنتاج المحلى من الغذاء عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية.

ويتم سد هذه الفجوة عمليا إما عن طريق الواردات الغذائية المعونات الغذائية أو كليهما. وتعتبر المتطابقة التالية عن كيفية القياس حجم الفجوة الغذائية الفعلية.

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الفعلي –الإنتاج المحلي = الواردات + المعونات الفعلية.

وفي حالة تجاوز حجم الفجوة الغذائية الفعلية لحجم الموارد المالية الذاتية، فإنه توجد فجوة الأمن غذائي تتمل في الجزء المغطى بالموارد غير الذاتية من الفجوة الغذائية الفعلية، والتي تغطى بالمعونات أو القروض الأجنبية، وتعتبر المتطابقة التالية عن كيفية قياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية[2]:

فجوة الأمن = الفجوة الغذائية – الجزء المغطى بالموارد = الجزء المغطى بالموارد غير الغذائي الفعلية.

بين التحليل التالي كميات الإنتاج والصادرات والواردات من السلع الغذائية.

كميات الاستهلاك والطلب على الغذاء، وأهم السلع التي تشكل الفجوة الغذائية من الغذائية من إبراز مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

[1]- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 103، 2015، ص49.

[2]- محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص49 ص-50.

الجدول (1-1) تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2005-2011.الوحدة (ألف طن).

المنتجات الزراعية	منتجات الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
القمح	2330.69	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	1209.20	1503.90	1104.21	1591.72
الذرة الشامية	1.37	0.36	0.58	1.75
البقوليات	51.35	72.32	78.82	84.29
الزيتون	218.82	175.31	417.99	248.01
الخضر	5401.52	8640.42	9569.24	10402.32
الفواكه	2088.14	2705.39	2983.42	3067.38

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية- المجلد33، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم 2013ن ص52.

معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على الحجم المعروض من المواد الغذائية و السلع الزراعية وهذا ما تسبب في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل والسلع، كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمخلف المحاصيل يتم بالتقلب وعدم الاستقرار.

وهذا ما يضيف أهمية بالغة وضرورية جدا للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من اجل تحقيق الأمن الغذائي، وهكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي وزيادة المديونية الخارجية والتي تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات....

الجدول (1–2)الواردات الزراعية والغذائية خلال الفترة 2005–2011.الوحدة مليون دولار أمريكي.

القطر	متوسط الفترة 2005-2009		2011	
	الواردات الزراعية الغذائية	الواردات	الواردات الزراعية الغذائية	الواردات
الجزائر	6357.49	4768.94	7826.71	5515.01
الدول العربية	51469.19	41836.7	83833.15	6812.84
الجزائر إلى الدول العربية%	12.35	11.40	9.45	8.11

المصدر: الكتاب السنوي الإحصائيات العربية – المجلد 33 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2013، ص116.

الجدول(1–3)الصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة 2005–2011.الوحدة: مليون دولار أمريكي.

القطر	متوسط الفترة2005-2009		2011	
	الواردات الزراعية الغذائية	الواردات	الواردات الزراعية الغذائية	الواردات
الجزائر	1079.09	739.63	208.51	116.29
الدول العربية	20801.01	16284.45	26678.65	20627.39
الجزائر إلى الدول العربية%	5.15	4.54	0.78	0.56

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية–المجلد 33المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الخرطوم، 2013، ص195.

المبحث الثالث: عوامل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: التكنولوجيا

التكنولوجيا مصطلح إغريقي الجذور يتألف من مقطعين الأول Techno يعني باللغة اليونانية الصنعة أو الحرفة أو الأسلوب الأداء المهنة كما نسميها نحن اليوم والمقطع الثاني logy ويعني العلم وهو كلمة تكنولوجيا "Technologies".

ويعد مصطلح التكنولوجيا من المصطلحات المرنة الذي باستطاعته استعاب العديد من الآراء والأفكار وهذه السمة تابعة من الطبيعة الديناميكية التي تتسم بها التكنولوجيا إما من وجهة النظر الاقتصادية فيشار إليها باعتبارها عنصر مهم من عناصر الإنتاج.

علاقة الإنتاج الزراعي بالتقدم العلمي التكنولوجي:

احتل ومازال يحتل مفهوم التقدم العلمي والتكنولوجي مكان الصدارة في اهتمامات مختلف بلدان العالم والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ونشاطاتها، حيث أصبح مفهوم التقدم العلمي والتطور التكنولوجي مرادفين لرفع مستوى الإنتاج والانتاجية[1].

إن أي زيادة في معدلات الإنتاج والإنتاجية تؤدي إلى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ولا يتأثر هذا إلا من خلال التقدم العلمي والتطور التكنولوجي اللذان يعملان على الإقلال من حجم العمالة ويجعلانها تنتقل من قطاع إلى قطاع أخر مع ذلك فإن حجم البطالة إنما تحكمه عوامل أهمها إجمالي الطلب على السلع والخدمات من جهة إجمالي وعرض القوى العاملة ومعدل النمو في إنتاجية الفرد من جهة أجرى.

لاشك أن أساس تطور القطاع الزراعي في أي بلد ما، هو زيادة الإنتاج الزراعي وأن زيادة الإنتاج الزراعي، تتأثر عن طريق رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية لعوامل الإنتاج الرئيسية، وهذا يتطلب التوسع في استخدام وسائل الإنتاج المتطورة ذات الكفاءة الإنتاجية العالية، وكذلك استخدام مؤشرات التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في الزراعة التي تتضمن تطوير المواد الزراعية في معظم العمليات الزراعية وعلى العموم فإن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أستخدم في الزراعة كان سببا في زيادة الإنتاج أي إلى خفض تكاليف الوحدة المنتجة حيث أن استخدام أساليب التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة يؤدي إلى تحسين النسبة

[1]- رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 90.

(المر دودية). في عصرنا الراهن تتجدد التقلبات الزراعية باستمرار وتسارع مذهل وهي تحقيق تطور مدهشا، تزداد أهميته تنوعا وتعقيدا يوما بعد يوم وأصبحت تغطي مراحل النشاط الإنتاجي الزراعي كلفة، وما قابله وما بعده برصد العوامل المناخية والبيئية والموارد الأرضية المائية، مرورا بالعملية الإنتاجية نفسها، بطرقها ومراحلها ومستلزماتها وتوليفاتها المختلفة، وانتهاء تحفظ المحاصيل وتسويقها وتصنيفها.....الخ.

وتتربع التقانة الحيوية على قمة تلك التقنيات الواحدة، وهي تتضمن هندسة المورثات والتعرف على المورثات وتموضعها وخصائص أو وظائف كل منها، وعزلها ونقلها عند الضرورة من كائن حي إلى أخر لتحقيق أهداف معينة .....الخ، وإعادة تركيب حامض "دي أن أي"(Dna)، واستخدام البكتريا والإنزيمات وتقنيات زراعة الأنسجة في عالم النبات، وتقنيات الإكثار والزراعة ونقل الأنسجة الأجنة وكذلك نقل الشفرات الوراثية(نواة الخلية) من خلية بالغة إلى بويضة لإنتاج(نسج) عن الحيوان صاحب النواة المنقولة من عالم الحيوان، فأصبح بالإمكان ألان عن طريق التلاعب والتحكم بالمورثات، تصميم واستنباط سلالات نباتية محسنة لجمع أفضل الصفات المتوفرة في بذور مختلفة في بذرة واحدة وفي غضون أشهر أو سنوات قليلة بدلا من العقود التي كانت تستغرقها الأساليب التقليدية لتربية النبتات وقد أنشئت البنوك والشركات لجمع وحفظ وتداول الجينات، وأصبح حامض "دي أن أي " واحد من الموارد العامة الجديدة التي يمكن اقتناءها وتصميمها مخبريا واستعمالها بديلا للموارد الأولية واستخدامها للإنتاج وإعدادات كبيرة من الموارد النادرة بتكلفة زهيدة، إن التقانة الإنتاجية وتحقيق من تكاليفها، أي خفض تكاليف الوحدة المنتجة لتطوير وحدة المنتجات، تحسين إمكانات حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية إلى جانب التقانة الحيوية[1].

[1]- رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ذكره، ص ص 39-94.

المطلب الثاني: توسيع المساحة الزراعية

على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الزراعي لصالح العمل وإدارة المعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الزراعية الحديثة، فإنها أي الأرض الزراعية وخاصة النوعي(الخصوبة) فالمساحة الزراعية تعتبر قاعدة أساسية للإنتاج الزراعي.

إن الأرض الزراعية ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة كافة.

والأرض بمعناها التقني الاقتصادي أي بمفهومها الإنتاجي الزراعي قابلة للزيادة والنقصان من حيث المساحة، كما أنها قابلة لتحسين أو تدهور من حيث الخصوبة مجموعتان من العوامل تؤثران بشكل متعاكس في المساحة الأرض الزراعية.

المجموعة الأولى: تؤثران إيجابيا وتؤدي إلى الزيادة المساحة (التوسع) أفقي في أراضي خصبة استصلاح أرض صحراوية وشبه صحراوية، تجفيف مستنقعات.....الخ.

المجموعة الثانية: تؤثر سلبا ويمكن أن تؤدي إلى تدهور أو تأكل أو تعدم الأرض الزراعية وبالتالي لانحسار مساحتها الاستغلال التجاري الجائر الانحراف والتجريف التملح.....الخ.

وعلى محصلة المجموعتين من العوامل تتوقف بالنهاية مساحة الأراضي الزراعية المتاحة وخصوبة الأرض الطبيعية (...) تختلف من موقع إلى أخر ومن حقبة زمنية إلى أخرى[1].

الأراضي الزراعية تصنف هذه الأراضي إلى ثلاثة أصناف:

أ– الأراضي قابلة للفلاحة: وتشمل الأراضي المستغلة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها وتقدر مساحة الأراضي القابلة للفلاحة ب42.4مليون هكتار ويتم استخدام هذه الأراضي في إنتاج المحاصيل المستديمة والموسمية ومساحة للغابات والمراعي وهناك مساحة متروكة، الجدول التالي يوضح استخدام الأراضي في الجزائر.

[1]– صلاح وزان التنمية الزراعية العربية، حقوق النشر محفوظة، الطبعة الأولى، بيروت–تشرين الثاني–نوفمبر، 1998، ص ص 93- 94.

جدول رقم (1-4): توزيع الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر سنة 2011.(المساحة هكتار).

البيان	المساحة	%
المساحة الفلاحية الصالحة	8445490	19.89
مراعي ومجاري	32942086	7.769
أراضي الاستغلالات الفلاحية	1056284	2.48
الإجمالي	42443860	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصائيات من خلال الجدول

يتضح لنا الاختلال الواضح بين نسبة مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة 19.89% ونسبة المراعي والمجاري 77.63 % وها ما ينعكس سلبا على الإنتاج ألفلاحي ولذلك وجب على الحكومة توسيع الأراضي الصالحة للفلاحة بما يحقق لها زيادة في الإنتاج .

بالإضافة إلى ذلك هناك أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة والتي تمثل 2.48% وهي صغيرة إلا أنه لا يعقل أن يبقى أكثر من 1056284هكتار غير منتج بصورة دائمة، لان ذلك يعد تبديدا لعنصر الارض[1].

ب-الأراضي الصالحة للفلاحة: ويعبر عنها بالأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج ألفلاحي حيث جاءت مساحتها على النحو التالي:

[1]-بوحداجة يسين، برنامج التجديد ألفلاحي والريفي وأثره على القطاع ألفلاحي في الجزائر، دخل ضمن نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2015-2016، ص8.

جدول رقم (1–5)، الأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج ألفلاحي في الجزائر2011.(المساحة هكتار).

البيان	المساحة	%
أراضي.....	4254887	50.38
أراضي مستر بحة	3246508	38.44
مروج طبيعية	24820	0.29
الكروم	77730	0.92
الزراعة المثمرة	841545	9.96
الإجمالي	8445490	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أ، المساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.4 مليون هكتار، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالح للزراعة، وبالتالي محدودية الأراضي الفلاحية في الجزائر، حيث مثلت كما ذكرنا سابقا 19.89% من الأراضي القابلة للفلاحة أي 3.5 % مساحة البلاد.

وتشمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحراثة والتي تنقسم إلى (مزروعات عشبية) وأراضي مستريحة أو مزروعات دائمة والتي تنقسم إلى (مروج طبيعية وزراعات مثمرة وكروم)، والأراضي المستريحة تمثل ثاني أكبر نسبة من الأراضي الصالحة للفلاحة بعد المزروعات العشبية وهو ما يعني أن الجزء الكبير من الأراضي غير مستغل وهذا راجع إما إلى مشكل الجفاف أو التصحر ولنقص الإمكانيات اللازمة لاستغلالها[1].

[1] –بوحداجة ياسين، برنامج التجديد ألفلاحي والريفي وأثره على القطاع ألفلاحي في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص ص 9-10.

المطلب الثالث: التحكم في المياه وزيادة المساحة المروية

أن المراعي تأخذ النسبة الكبيرة من مساحة الأراضي القابلة للفلاحة، ورغم كبر مساحتها إلا أنها تتميز بانخفاض إنتاجيتها من اللحوم لعدد من الأسباب الفنية والاقتصادية، منها عدم انتظام نقاط المياه والرعي الجائر، إن تحويل مساحات من تلك المراعي إلى مراعي مرونة يسهم في توفير أعلاف المواسم الجافة وبالتالي تحسين الإنتاج الحيواني بجانب فلاحة الحبوب والبقول والزراعات المستدامة[1].

لا توجد معلومات دقيقة أو حتى شبه دقيقة عن حجم المياه المستعملة في ري الأراضي المزروعة ريا، ويتفاوت نمط الري بالنسبة لعدد الأشهر من النسبة التي تروي فيها المحاصيل الموسمية مرتين إلى ثلاث مرات للعام الواحد، بينما تنحصر الزراعات المروية في موسمي الخريف والربيع وأحيانا مرة واحدة. وهناك عوامل أخرى مثل حجم المياه المخصصة للزراعة، ليس فقط من المتاحة فعلا بل من المياه التي يتم استخدامها فعلا، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن المياه المستخدمة في الري تفقد50 % من حجمها الأصلي جراء الهدر الناتج عن ضعف كفاءة عمليات الري، وهناك فرق شاسع بين زراعة القمح.

لقد بلغت مياه التحلية والتنقية حوالي مليار متر مكعب. ومن أهم البلدان التي تعتمد على التحلية دول الخليج وقد لجأت معظم بلدان الخليج، الأردن، فلسطين ولبنان وتونس إلى تقنية مياه العادمة لاستعمالها في سياقه أشجار الزينة والحدائق لتنقية المياه العادمة من الدرجة الثالثة، التي تتحسن نوعيتها بدرجات عالية وتحفظ بعض مياه التنقية في السدود التي تخزن مياه الأمطار أو مياه الينابيع والأنهار الصغيرة[2].

كمية هطول الأمطار:

تبلغ كميات هطول الأمطار في الدول العربية ما مجموعة 2244 مليون متر مكعب سنويا وتتشكل حصة السودان 49% من جملة الهطول للدول العربية، أما حصة الدول العربية الواقعة في إفريقيا، قد بلغت 34% من جملة الهطول وتبلغ كمية الهطول للسعودية 142بليون متر مكعب ماء سنويا مقابل 47 بليون متر مكعب لبقية دول الخليج واليمن وهو ما يعادل 9% من جملة الهطول.

أما حصة دول المشرق العربي وهو فلسطين ولبنان وسوريا و الأردن والعراق من جملة الهطول في الدول العربية فتصل إلى 8%.

[1]- نفس المرجع سابق ذكره، ص9.

[2]- صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، مرجع سبق ذكره، ص 50، 51.

على الرغم من شح الموارد المائية في الوطن العربي، فهو لا يستغل في الوقت الحاضر سوى 170مليار مم^3 منها من أصل ما يقارب 350مليار مم وهذا ما يعني أن هناك إمكانيات كبيرة للتوسع الزراعي في المناطق المطرية كما في المناطق المروية من مياه الأنهار والتي تتركز في مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب فمياه الأنهار والمياه الجوفية المتوافرة تكفي لإرواء 17مليون هكتار بمعدلات الاستهلاك الحالية، التي تعادل 12000م^3 سنويا للهكتار الواحد، علما أنه في الإمكان تخفيض استهلاك الهكتار إلى 7500م^3 سنويا إذا تم ترشيد استخدام الموارد المائية وتطوير أساليب الري، إذ إن طرق الري التقليدية تؤدي إلى هدر 37.5 % بالمائة من مياه الري السطحي[1].

[1]- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، ....أثناء النشر إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت تشرين الأول/أكتوبر 2000، ص148.

خلاصة:

إن الأمن الغذائي يعتبر من اكبر التحديات التي يشهدها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وهكذا نستخلص أن الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، حيث انتقل مجال التوفير الغذاء من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني فمستوى الأسرة فالفرد، ومفهوم الأمن الغذائي من هذه المستويات يعني اختصار توفير الغذاء على كل مستوى من هذه المستويات، وكذلك ما يميز الأمن الغذائي من طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي وأبعاد أخرى ذات أهمية ومن خلال وقوفنا على المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي تعرفنا إلى تشخيص المشكلة الغذائية المتزايدة كما حاولنا التطرق إلى مؤشراته وفي هذا السياق تبذل الجزائر مجهودات جبارة للحد من أزمة الغذاء.

الفصل الثالث

دراسة حالة ملبنة سيدي

خالد تيارت

تمهيد:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة ميدانية ولاية تيارت اذ اعتبر ولاية تيارت من بين الولايات التي تتميز بطابع الفلاحي حيث توجد لها أراضي زراعية وثروة حيوانية هامة، غير أنها غير مستقلة بشكل جديد أن لا يوجد مؤسسات مكملة للقطاع الفلاحي في الولاية الدرجة الأولى كالصناعات الغذائية و التي تعمل على تعزيز دور القطاع الفلاحي وتدعيه إما شل مباشر أو غير مباشر.

سندرس من بين هذه المؤسسات القليلة المتواجدة في الولاية ملبنة سيدي خالد حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: ماهية ملبنة سيدي خالد.

المبحث الثاني: أفاق الملبنة والمساهة القطاع الزراعي فيها

المبحث الثالث :وظيفة الإنتاج

المبحث الاول :ماهية ملبنة سيدي خالد – تيارت.

قبل التطرف إلى الدراسة التطبيقية داخل المؤسسة، سنقوم بالتعريف بملبنة سيدي خالد ولاية تيارت، وتوضيح هيكلها التنظيمي، وإبراز وظائفها وأهم منتجاتها

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة

" Onalait " المؤسسة الإنتاجية الصناعية المتخصصة في إنتاج الألبان، يقع مقرها الرئيسي في العاصمة تم استرجاعها في سنة 1969م، بحيث كانت تعتبر الممول الرئيسي لكافة التراب الوطني، ونظرا لعدة أسباب ولعل من بينها بعد المسافة، سرعة تلف المادة، كثرة الضغط على الوحدة، والتوسيع الاقتصادي الذي دفع بالدولة إلى تسطير استراتجية جديدة مبنية على أسس اقتصادية، تهدف إلى تقسيم الوحدة وفق مرسوم رقم 354/81 المؤرخ في ديسمبر 1981م إلى ثلاث مؤسسات جوهرية موزعة على النحو التالي:

– **جهة الوسط**: تحت ديوان يسمى " ORLAC "وهي تظم كل من مؤسسات المتواجدة في الولاية التالية : (بير خادم، بودواو، بجاية، عين الدفلى، بني تامو بالبليدة، ذراع بن خدة) و هاتين الاخيرتين تم خصوصيتها .

– **جهة الشرق** : تحت ديوان يسمى " ORELAIT "وتظم كل المؤسسات المتواجدة في الولايات التالية: (سطيف، قسنطينة، عنابة، باتنة).

– **جهة الغرب** : تحت ديوان يسمى "OROLATI " وهي تظم كل المؤسسات المتواجدة في الولايات التالية تيارت، سعيدة، معسكر، بلعباس، تلمسان، مستغانم، بشار، بشار التي تعمل مع القطاع العسكري، غليزان، ثم خصوصيتها، ووهران، تضم مؤسستين تم غلق احدهما.

كما سبق ذكره فمن بين المؤسسات المذكورة سلفا، أنصب اهتمامنا في الجهة الغربية وبالتحديد على ملبنة سيدي خالد تيارت والتي تم وضع حجر الأساس لها بالتاريخ 22 مارس 1985م من طرف الدانماركيين على يد المنتظم " DANISH " ثم دشنت بتاريخ 13 جوان 1987م فكان أول إنتاج رسمي لها، وبقي هؤلاء مدة عامين لتقلين الخبرة وتأهيل الكفاءة اليد العاملة في أوساط العمال، وبقيت تحت وصاية فرع" مجمع الديوان الغربي الانتاج الحليب :" OROLATI "إلى غاية أواخر سنة 1997م وبالتحديد في العاشر من شهر أكتوبر، الذي يعتبر بداية انطلاقة اقتصادية اخرى وهي استقلالية التسيير، بمعنى أعطيت

للدولة الصلاحية الكاملة في تسير شؤون المؤسسة إلا أنها تخضع لإدارة مركزية تدعى " فروع المجمع الوطني لإنتاج الحليب".

" Filiale giplait "و الذي هو عبارة عن تكتل لمجموعة الدواوين السالفة الذكر لمجموعة الدواوين السالفة الذكر، وهذا التكتل كان يهدف إلى بعث الوتيرة الاقتصادية فيما يخص تكنولوجية الحليب ومشتقاته، مما أعطى نفسا جديدا فيما يخص تطوير هذه المادة وذلك بتحقيق الأهداف التالية:

- تسطير برنامج الاستثمار لبعث حيوية جديدة في الإنتاج .
- تنويع التجهيزات الخاصة بالإنتاج .
- تلبية المطلب المتزايد لمادة الحليب ومشتقاته باعتبارها مادة أساسية وضرورية .
- مركزية اتخاذ القرار .
- تطوير الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وبالتالي زيادة الانتاج .
- البحث والتطوير واليقظة التكنولوجية .
- تطوير بنية الاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل الاقتصادي .

أما في الوقت الراهن فقد أصبحت شركةّ ذات أسهم " societeparactions " " spa" " ولعل أهم ما جعل الملبنة تنال ثقة المستهلكين هو ما تملكه من مؤهلات وأسباب قوة تجعل درجة الثقة فيها كبيرة أهمها :

- السمعة الطيبة التي تتجسد يوما بعد يوم.
- قدرات هامة في إنتاج الحليب ومشتقاته بأنواعه الرفيع والعادي والتخصص .
- تجربة تتجاوز 20 عاما في مجال الإنتاج .
- مناخ الملبنة يتميز بالهدوء والجدية .

" بعض القرارات المتخذة من طرف مجمع الديوان الغربي لإنتاج الحليب " نتيجة لعدد العمال المتزايدة في هذه المؤسسة، قامت الحكومة بإصدار بعض القوانين عملت فيها على فتح باب التصريح العمال مقابل تعويضهم بمبالغ مالية وكان ذلك :

1 – سنة 1997 بإصدار " Departvataire "

2- سنة 2006، 2006 اصدار قانون " Departvalantaire " لمرتين وكل هذه القوانين التي سنتها الحكومة من أجل ايجاد استقرار لهذا المجمع وفرض وجوده في السوق بعدد كبير من الفروع، وبالتالي احتلال الملبنة موقع هام لنشاطها من ناحية : الزاوية الجغرافية، المجال المحلي المجال الدولي، المجال الجهوي.

المطلب الثاني: تقديم المؤسسة حليب لملبنة سيدي خالد تيارت

فرع المجمع الوطني لإنتاج الحليب تابعة إلى ديوان يسمى " GROUREFILALLE " مختصة في إنتاج الحليب المبستر ومشتقاته.

الموقع الجغرافي :

تقع الوحدة ضمن المخطط المعتمد للاستعمالات الصناعية بحي المنطقة الصناعية زعرورة التي تضم عدة مؤسسات وشركات، مثل شركة انتاج الورق، شركة الورق، شركة القالب، نفطال سوناطراك وهي تقع جنوب شرق الولاية، تبعد عن نقرب 6 كلم، تقع على الخط الرابط بين الولاية تيارت وولاية معسكر وسعيدة، وهذا الموقع الاستراتيجي الهام، ساعدها على التزود بالماء، الغاز والكهرباء، وعلى كسب حيوية كبيرة فيما يخص تسويق المنتوجات من الناحية المحلية أو الجهوية.

المساحة:

تبليغ مساحة المؤسسة بحوالي 8.17 هكتار منها 9340 $م^2$ مبنية والباقي غير مستعمل

– المساحة المستعملة : تبلغ حوالي 9240$م^2$ موزعة كما يلي :

1 – الانتاج 4000$م^2$

2 – المخازن 1980$م^2$

3 – ورشات الصيانة 1300$م^2$

4 – محل المادة الدسمة 500 م^2

5- المكتب الاجتماعي 600 م^2

6- المكتب الادارة 800 م^2

7- مكتب الامن 60 م^2

_ المساحة غير المستعملة، تبلغ حوالي 72400م^2 موزعة كما يلي:

1- مراب الشاحنة 25500 م^2

2 – مساحة خضراء 41260 م^2

3 – الحدود 5700 م^2

رأس المال : قدر راس المال المتوسط وذلك عند إعطاء الاستقلالية التامة لها سنة 1997م بـ: 130 .000.0000دج ليتطور ويصل سنة 2007م إلى 59770000 ومنذ سنة 1997م أصبح المجمع الوطني لمنتوجات الحليب هو القابض الأساسي لرأس المال الكلي تابعة للدولة 100% واصبح مقسم إلى مجموعة من أسهم" Societeparactions" .

الموارد البشرية :

تعتبر اليد العاملة الركيزة الأساسية للمؤسسة، إذا أنها تساهم في تطوير عملية الانتاج والتحكم فيه، وتعمل على إعطاء حيوية اقتصادية محلية جهوية للمؤسسة الطلب بجودة ونوعية عالية، وعليه تضم ملبنة سيدي خالد تيارت – حوالي 106 عامل بمستويات مختلفة وهي مقسمة في الجول التالي كما يلي :

Désignation	prouduction	Maintien labo	Agro etevage	distri	appros	Adm	Total
Cadre diringeant	/	/	/	/	01	/	01
Cadres supérieures	02	00	01	01	01	02	07
Cadres moyens	10	00	00	01	01	05	18
Maitrises	13	09	02	10	10	05	40
Execution	12	00	00	15	01	11	41

وسائل النقل : تتوفر المؤسسة على نوعين من وسائل النقل :

وسائل النقل ملك للمؤسسة وتتمثل في شاحنات مكيفة بأجهزة التبريد، تعمل على نقل الحليب ومشتقاته من المؤسسة وتوزيعه على التجار بمختلف نشاطاتهم، وعددها يقدر ب 11 شاحنة بأنواع مختلفة من نوع الثقيل والخفيف.

تجهيزات الانتاج:

نظرا لتعدد منتجات المؤسسة ونظرا لأن المنتوج المقدم المستهلك سريع تسمم وقصير مدة صلاحية والذي في معظم أوقات يكون موجه لفترة الأطفال والرضع بالدرجة الأولى، فإن ذلك يتطلب تكنولوجيا عالية فيما يخص النظافة وطريقة التعليب حتى يقدم المنتوج في أحسن صوره، لضمان سلامة المستهلك

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لملبنة سيدي خالد تيارت .

إن المؤسسة عبارة عن نظام مركب ناتج عن التنسيق بين مختلف الامكانيات المساهمة في النشاط وحتى تكون المؤسسة مسيرة بشكل فعال، يجب أن تكون وحداتها أو مصالحها أو مدرياتها منظمة ومرتبة ومصنفة حسب الوظائف، عملا بمبدأ فصل وتوزيع المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة بشكل يجعل من التعاون والتنسيق امرا ممكنا وفي متناول الادارة العامة .

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لملبنة سيدي خالد لولاية تيارت:

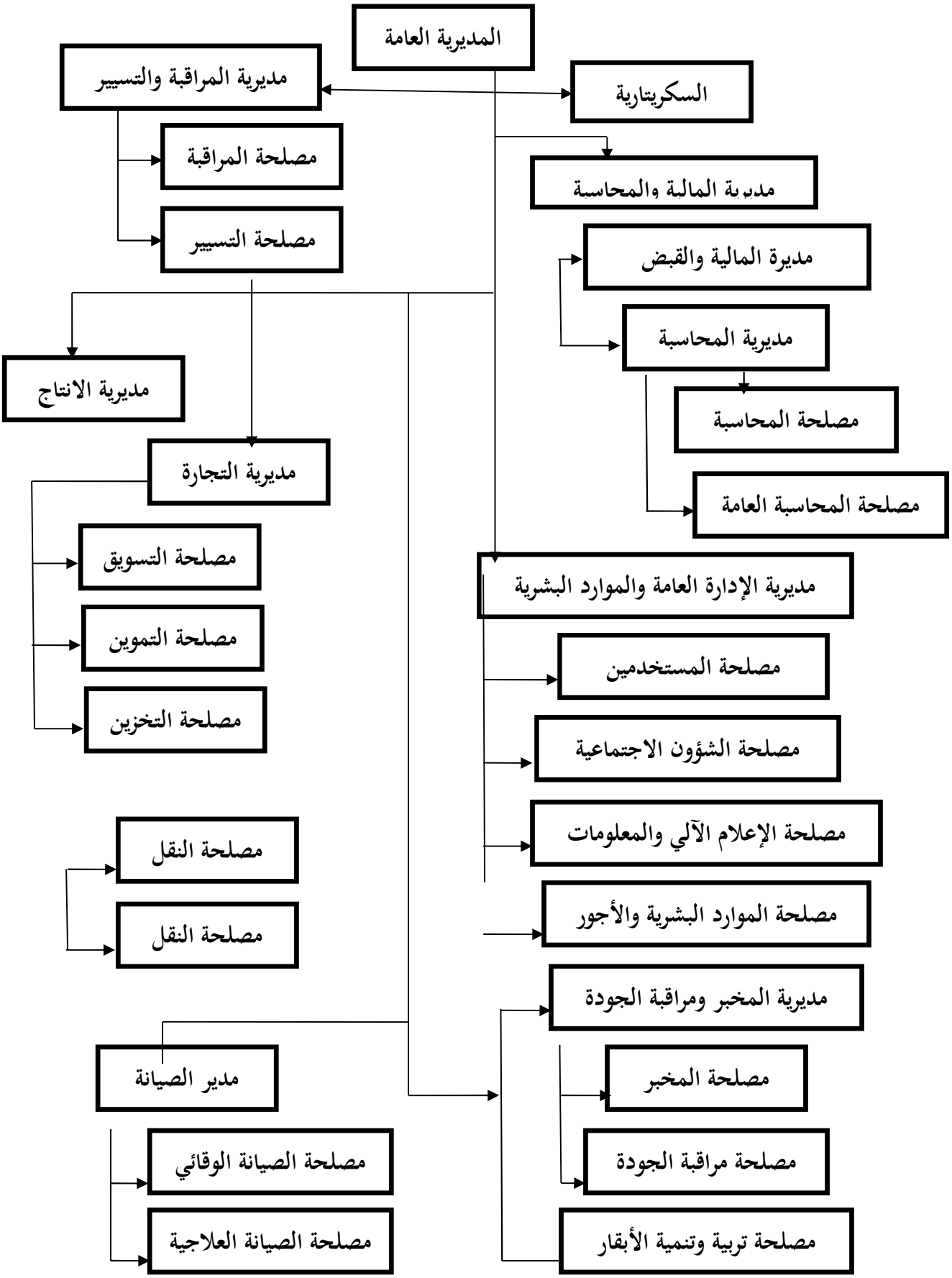

وظائف و مهام الدوائر

1. المديرية العامة: تمثل الهيأة العليا في المؤسسة و تتمثل مهمتها في:

- تسيير و مراقبة جميع النشاطات داخل المؤسسة بالتعاون مع مختلف المصالح.
- تنسيق و توحيد النشاطات العملية مع العلاقات الخارجية وتحقيق التكامل.
- تحضير البرنامج العام بمدته الخاص بكل الوظائف، و تحديد وتوضيح المهام.

2. مديرية المراقبة والتسيير: تتمثل الوظيفة الأساسية لهذه المصلحة في:

- التحكم في مختلف النزاعات و الخلافات الداخلية التي يمكن أن تنجم بين العمال.
- تحديد مجموع الإجراءات والتنظيمات التي تحدد سير المؤسسة.
- تحديد الأهداف الممكن تحقيقيها من خلال الوسائل المتوفرة.

وهذه المديرية تظم مصلحتين هما:

2.1. مصلحة المراقبة:

- مراقبة بطاقات العمال عند الدخول، ومختلف التصرفات المخالفة للقوانين كالتدخين.
- تسجيل النزاعات الحاصلة وتقديم المبررات إن أمكن.
- استقبال الزيارات وإرشاد الطلبة والباحثين والزوّار بأنواعهم.

2.2. مصلحة التسيير:

- المراقبة والتأكد من صحة ودقة المعطيات المتعلقة بالوحدة.
- معالجة المعلومات الصادرة من مجموع وظائف الوحدة.

3. مديرية الإنتاج :

هي وحدة تنظيمية تقوم بوظيفة الإنتاج، أي هي العملية التي يتم بمقتضاها استقبال مجموعة من العناصر (مدخلات)، من مواد أولية ووسائل الإنتاج ويد عاملة، و تندرج في سير النشاط (تحويل)، لكي تنتج مجموعة من المنتجات (مخرجات) بأنواعها من سلع نهائية لها علاقة مع مختلف مصالح المؤسسة. مصلحة التسويق(تقديم المواصفات التي يجب أن يكون عليها المنتوج)، مصلحة المالية (استبدال أو شراء آلات جديدة ذات تكنولوجية عالية)، مصلحة المحاسبة التحليلية(تقديم التكلفة النهائية للتموين لتضاف لها تكلفة الإنتاج)، مصلحة التخزين(معرفة الحجم الساعي الذي يمكن للمخزن أن يستوعبه)، وهذا كله يؤدي إلى إنتاج كميات محددة مطابقة لرغبات المستهلكين و حاجاتهم.

4. مديرية التجارة :

يعتبر هذا القسم المحطة الأخيرة لوصول المجهودات التي سبق و أن بذلت في قسم التصنيع. فبعد عملية التصنيع، يقوم قسم التجارة بدوره المتمثل في تصريف المنتوج المصنع إلى المتعاملين مع الوحدة، سواء كانت شركات أو تجار أو أشخاص عاديين. ومن مهام دائرة التجارة :

- القيام بالبيع من خلال مصلحة المبيعات والتسويق .
- توفير الظروف الملائمة لتخزين فائض الإنتاج .

و تشتمل هذه الدائرة على :

1.4 مصلحة التسويق :

تقوم هذه المصلحة بدراسة مختلف طلبات الزبائن و حاجاتهم، و معرفة آرائهم حول منتوجات المؤسسة ، ومعرفة رد فعل المستهلك بصورة سريعة. كما تضع مخطط التصنيع عند طلب منتوج خاص أو جديد، وتقوم بتوزيعه على مصلحة الإنتاج .

3.4 مصلحة الفوترة:

تأخذ ملف الزبون من مصلحة التسويق، بحيث تضع لهذا الأخير رمز(code) يحتوي على كل المعلومات الخاصة به، وعندما يريد هذا الزبون الشراء، يأتي بوثيقة التسليم (bon de livraison) إلى مصلحة الفاتورة بعد فتحها فاتورة باسمه، و تطبع منها أربع نسخ واحدة للزبون والثلاثة الباقية تسلم إلى مصلحة الفاتورة، ويسجل المراقب اسم المشتري، رقم سجله والمبلغ الخاص به.

مصلحة النقل:

يجب على إدارة التسويق أن تهتم بالقرارات الخاصة بالنقل، لتأثيرها على كفاءة النشاط التسويقي، و على بيع المنتجات والخدمات، وعلى توفير التسليم في الوقت المناسب وعلى حالة السلعة عند وصولها إلى العملاء، لان ذلك يؤثر على المنشاة من جهة، وعلى رضا المستهلكين من جهة أخرى.

مديرية الإدارة العامة و الموارد البشرية :

يهتم هذا القسم بتسيير الموارد البشرية و الوسائل العامة للمؤسسة و من مهامه:

- وضع مخططات خاصة بتسيير الموارد البشرية للمؤسسة.
- تنسيق و تنشيط أعمال المصالح الموجودة تحت سلطتها.

و تشتمل هذه الدائرة على:

– مصلحة الشؤون الاجتماعية: تقوم بتسيير الملفات الاجتماعية للعمال، وشؤونهم الاجتماعية. والوثائق التي تصل إليها تتمثل في الملفات الطبية قصد التعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية وترسل إلي الضمان الاجتماعي، ملفات التقاعد والمنح العائلية. ومن مهامها:

– توفير العلاج للعمال، أي المراقبة الطبية و الفحوصات الدائمة و المستمرة للعمال.

– إجراء التحاليل لكل عامل مرة واحدة على الأقل في السنة.

– مصلحة الموارد البشرية والأجور:

لا يمكن الفصل بينهما فكل مصلحة تكمل الأخرى، ونجد المصالح التي تتعامل معها: قسم المالية، قسم التجارة بمختلف فروعها.

من مهام المصلحة:

– الاهتمام بالجانب الإداري للعمل من طلبات للوثائق الإدارية من شهادات وغيرها.

– إعداد كشف رواتب العمال بعد الخصم و التنزيل، و إحصاء الغيابات و التأخيرات

– إعداد بطاقات الدخول و الخروج.

– مصلحة المستخدمين:

لها دول فعال في المؤسسة، و تتمثل مهامها في:

– تكوين العمال وهذا حسب احتياج كل مصلحة، بحيث يتم إعداد برنامج سنوي يأخذ بعين الاعتبار طلبات التخصص. والعمل على ترقية العمال في وظائفهم.

– تسيير الوظائف تحت مفهوم تحديد المهام، و تقسيم الوظائف.

– ضمان سياسة التشغيل والتكوين و دراسة الأجور.

– مصلحة الإعلام الآلي و المعلومات :

– تقوم باقتناء الأجهزة الإلكترونية وتثبيت البرامج(Installation des logiciels).

– الصيانة اليومية للأجهزة الإلكترونية مع جمع و معالجة المعلومات.

5. المديرية المالية و المحاسبية :

– المديرية المالية والقبض:

هو عبارة عن قطاع حيوي في المؤسسة و الركيزة الأساسية لها، يهتم بالجانب المالي من مداخيل ومصاريف وأرباح، أي انه يهتم بالحركة المالية من جانب الارتفاعات و الانخفاضات من خلال ارتفاع المردود و انخفاضه أي أنها تتكفل بتسيير كافة التدفقات المالية الحاصلة لمصادر التمويل من بنوك، بورصات ... وتساهم في توجيه هذه الأموال إلى خدمة استثمارات المؤسسة ونشاطها.

– المديرية المحاسبية:

كون أن المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من المصادر الداخلية والخارجية (الموارد المالية ،الموارد المادية وموارد بشرية)جمعت هذه العوامل الإنتاجية من اجل انجاز قيمة سوقية معينة الهدف منها هو تحقيق الربح في فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ومن اجل تحقيق هذا الهدف الذي وجدت من أجله، فان هذا كله يحتاج إلى تدوين هذه الممتلكات والعمليات والحركات التي تقوم بها المؤسسة من تدفقات مالية أو مادية داخلية أو خارجية في دفاتر محاسبية، ويكون ذلك باستعمال شتى أنواع المحاسبة، كل حسب الغرض الذي وجدت من أجله.

و تشتمل هذه الدائرة على:

– مصلحة المحاسبة التحليلية:

تقنية تهدف إلى حساب وتحديد تكاليف مختلف الوظائف بغرض تحديد النتيجة المحققة على كل منها. لها دور كبير وهام داخل المؤسسة بحيث تسير التدفقات النقدية داخل المؤسسة، و يتم صرف هذه الأموال المستوردة في مجالات معينة،

و من المهام التي تقوم بها:

– تقوم بتحديد سعر التكلفة للمنتجات ولليد العاملة وتحليل ومراقبة هذه التكاليف.

– تساعد في تحديد النتائج التحليلية الصافية للمؤسسة.

– سياسة الأسعار والمردودية.

– مصلحة المحاسبة العامة :

تقوم بتسجيل العمليات الجارية محاسبيا، ومهامها تتمثل في:

– تسجيل كل العمليات اليومية في دفتر اليومية وبالتالي الحفاظ على ذاكرة المؤسسة.

– تقدم معلومات للمحاسبة التحليلية فهي تساعد في إعداد الميزانيات.

- معرفة رصيد كل حساب في فترة معينة بعد ترحيل مختلف الحسابات من دفتر اليومية.
- وضع وتحليل الوثائق الشاملة لعمليات المؤسسة و الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج.

6. مديرية التموين(approvisionnement):

– مصلحة التموين:

مسؤولة عن تدبير مختلف احتياجات المؤسسة من المواد الأولية والمتمثلة في:

- بودرة الحليب، وحليب البقر المقتنى من المزارع والذي يعتبر في حد ذاته مادة أولية وفي نفس الوقت مادة مصنعة بعد تعقيمه وقتل الجراثيم الموجودة فيه.
- البلاستيك لتعبئة الحليب بأنواعه، بالإضافة إلى العلب بشتى أحجامها لتعبئة الزبدة.

– مصلحة التخزين :

تتعامل هذه المصلحة مع مصلحة الإنتاج و مصلحة المحاسبة التحليلية، بالإضافة إلى مصلحة الشراء، من مهامها متابعة حركة التخزين يوميا من مدخلات ومخرجات.

7. مديرية الصيانة:

تعتبر هذه الوظيفة كوظيفة أساسية في المؤسسة كون أنها تعمل على إصلاح التلف الناتج عن الاستعمال والوقاية وذلك بغية:

- تفادي الانقطاع في الإنتاج وبالتالي تفادي الانقطاع في المنتوج.
- تفادي انخفاض الجودة وزيادة تكاليف الإنتاج.

ولهذه الوظيفة علاقة مباشرة مع عمليتي الإنتاج والتوزيع لاشتمالها على المصالح التالية:

– مصلحة الصيانة الوقائية:

1. صيانة الانقطاع في الكهرباء في مختلف المكاتب وغرف الإنتاج.
2. التكفل بعدم توقف وسائل الإنتاج لضمان استمرارية سيرورة الإنتاج.
3. القيام بالدراسة التقنية لوسائل النقل بالإضافة إلى مكيفات التبريد.

– مصلحة الصيانة العلاجية:

1. الإصلاح اللازم والسريع عند حدوث العطل، بحيث يتم تغيير قطع الغيار لمختلف القطع المكسرة للآلات والشاحنات.
2. توفير الحرارة من جهة من اجل بسترة الحليب وتوفير البرودة بصيانة مكيفات التبريد.

كما تعمل دائرة الصيانة على توفير خدمات أخرى تتمثل في :

- توفير سيارة الإسعاف لنقل العمال في حالة المرض أو وقوع حادث أثناء العمل.
- تسهر على تحديد أنواع القطع الغيار المطلوبة بالنوعية المحددة ذات الجودة العالية

8. مديرية المخبر ومراقبة الجودة:

- **مصلحة المخبر**: تسهر هذه المصلحة على القيام بمختلف التحاليل من اجل مراقبة النوعية و مدى الصلاحية للمنتوج. ومن مهام المصلحة:
- دراسة حموضة الحليب: حليب+ فينولفيتانيل($NA\ OH$) وردي.
- نسبة كمية الدسم في الحليب: حليب+ حمض الكبريت+ كحول استعمال الترمومتر.
- كثافة الحليب: الحليب و وضعه في جهاز خاص بدراسة الكثافة.
- **مصلحة مراقبة الجودة:**
- تحليل المواد الأولية عند استقبالها وعند تخزينها.
- مراقبة المنتجات الثانوية (الزبدة المستخلصة، والمصطنعة)
- تحديد معامل الجودة و مراقبة معايير الإنتاج.

المبحث الثاني: آفاق الملبنة ومساهمة القطاع الزراعي فيها

المطلب الأول :أهداف المؤسسة

تسعى أهداف المؤسسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

أولا: البقاء الاستمرارية ة هذا أهم هدف تسعى إلى تحقيقه ككل مؤسسة

ثانيا: تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال، والسهر على مراقبة الجودة.

ثالثا: الإنتاج و التسويق.

رابعا: إرضاء مختلف أذواق المستهلكين.

خامسا: إنشاء مخزون أمان وتدعيم السوق المواد التي توزعها على المستهلكين في مجال الحليب ومشتقاته باعتبارها مادة أساسية وضرورية.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية لملبنة سيدي خالد

بعد تطور الملحوظ الذي شهدته الملبنة خاصة في السنتين الآخرتين قررت إضافة بعض المنتجات

الجديدة كإنتاج قشدة اللبن، والتنويع في الياغورت وهكذا تجلب المستهلك وتكسب زبائن جدد.

وجعلها تشهد توسعا في حجمها وتزيد في عدد العمال ولعل من أهم الإيجابيات في ذلك هو زيادة موردي المواد الأولية وخاصة المزارعين وذلك من خلال اقتناء مادة الحليب مادة الحليب وهذا ما يجعل المؤسسة تخدم قطاع الفلاحة وتكون بمثابة سوق للمنتجات الفلاحية.

فإن المؤسسة الاقتصادية اليوم تتجه نحو المستهلك الذي أصبح له بين الجودة والشكل والسفر النوعية وهذا نتيجة تحديد التبادلات التجارية وإزالة القيود عن التجارة كما أن إرضاء الزبون لا يتوقف عند التجهيزات أو تكوين العمال و يصل إلى أبعد من ذلك.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في ملبنة سيدي خالد

تقوم المؤسسة بمعاينة الحليب المتحصل عليه من طرف الفلاحين وتقبله تحت شروط معلومة لدى المؤسسة و الفلاح حيث أنه يجب أنه تكون:

- تركيز لمادة الدسمة (matiaergrase) المتواجدة في الحليب لا تتجاوز 34=وإذ تجاوزت ذلك يتم رفضه لا يعني أن الحليب ذو جودة منخفضة.

- أن تكون درجة الحموضة(acidité) المتواجدة في الحليب ph=18.

- ان تكون كثافة الحليب DENITE =10298

- أن تكون درجة جرارة الحليب والتي تعتبر كذلك مادة أولية لدى المؤسسة التي تحصل عليها من طرف المجمع الوطني للحليب ومشتقاته، فستورد نوعين من البودرة مادتها الدسمة MG=%0

حيث يتم مزاج بين النوعين في العلبة الواحدة من الحليب بحيث:

في اللتر الواحد من الحليب يتم مزج 45G من البودرة تركيز 0% من البودرة التركيز 26%

المبحث الثالث: وظيفة الإنتاج

المطلب الأول: مفهوم الانتاج

تتم عملية إنتاج الحليب ومشتقاته عبر مراحل متعددة من الإنتاج تبدأ بالمادة الأولية إلى أن يصير منتوج قالب للاستهلاك

1- التموين:

يقدم راس مصلحة التخزين طلبية إلى مصلحة التموين، وتتم هذه العملية بناء على المخطط السنوي الذي يقدمه مسؤول التخزين، فيتم تمويل الفرع بودرة الحليب عن طريق الشاحنات الخاصة بالوحدة بمهلة تمويل تكون شهرية، أما المواد الأولية الخاصة بالمنتجات الأخرى فان المؤسسة تتعامل في شرائها مع الخواص من المزارعين ومهلة التموين تكون يومية كون المادة المصنعة ضرورية وذات الاستهلاك وطلب واسع وسريعة التلف في نفس الوقت، وتتبع المؤسسة في ذلك المخطط التالي:

مخطط طلب المواد الأولية:

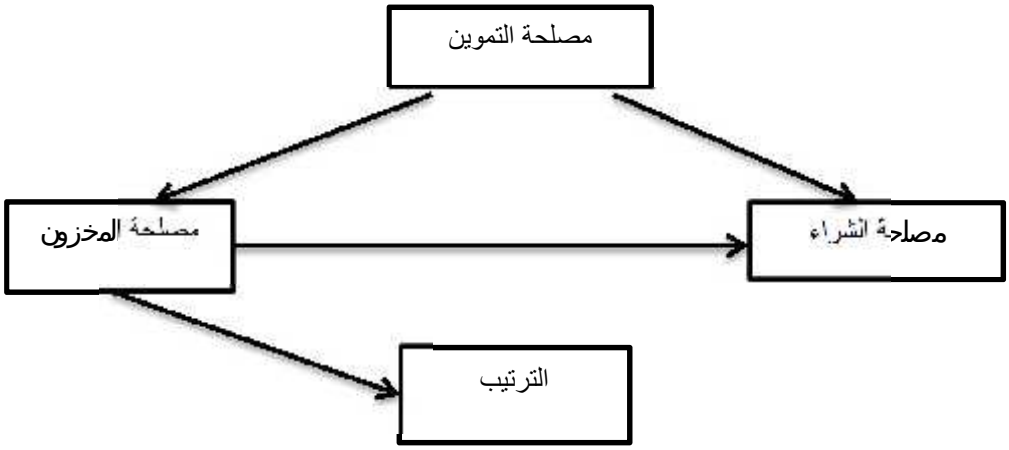

عند استلام هذه المواد الأولية فإن المؤسسة تستلم بوصل الاستلام كما يلي:

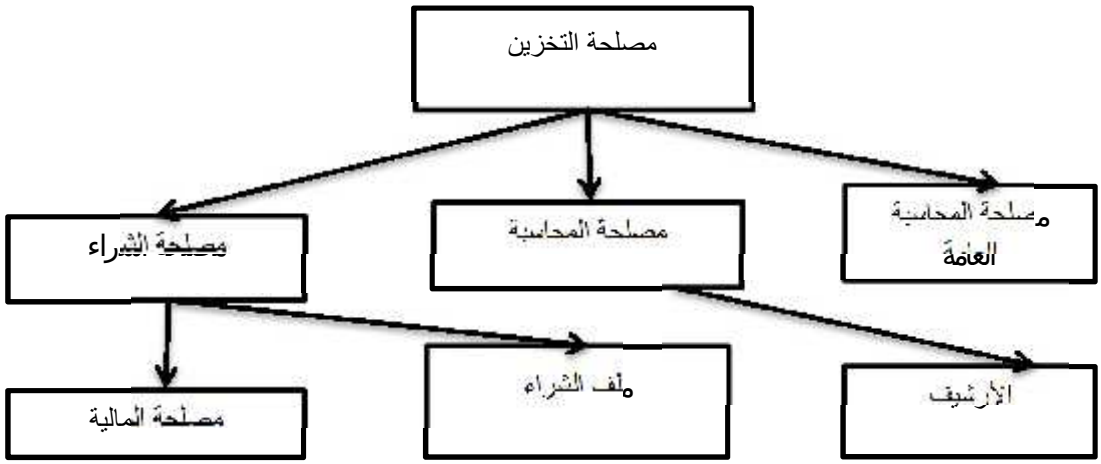

2 –الإنتاج:

يعد التمويل الأولية يتم إخراجها للإنتاج بإتباع طريقة أول واردة صادر بإصدار وصل خروج ما يلي:

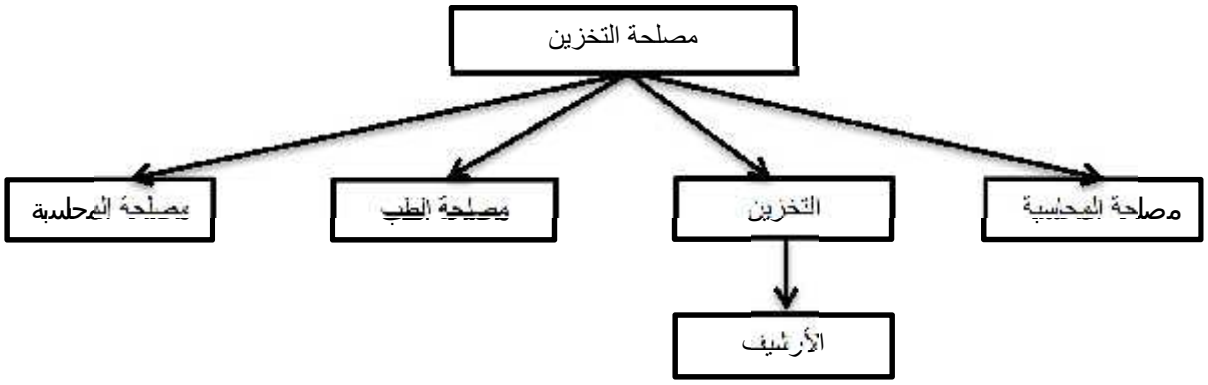

3–التخزين:

يتم نقل هذه المنتجات إلى الرصيف(مصلحة التكفل): وهو عبارة عن مخازن مرتبة في الرصيف توضع فيها المنتجات المواد تسويقها، تحتوي على غرفتين واحدة خاصة بالحليب وأخرى بمشتقاته والأولى تكون أكثر برودة من الثانية باعتبار أن المشتقات تبقى مدة أطول مقارنة مع الحليب الذي يسوق بعد إنتاجه مباشرة.

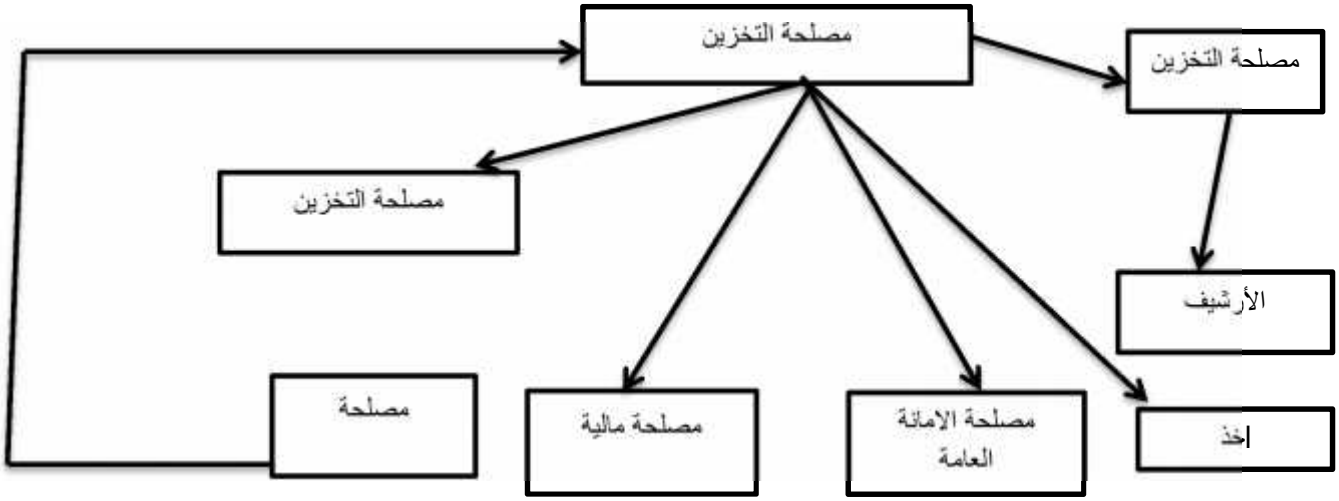

المطلب الثاني: أنواع منتجات داخل المؤسسة

إن ملبنة سيدي خالد GIPLIT مخصصة في انتاج مادة الحليب ومشتقاته، والمساحة التي تتوزع عليها آلات التي متوفرة لديها وهذا ما يسمح لها بتعدد منتجات فنجد:

اولا: حليب مبستر: يكون معبأ في أكياس بحجم 1ل وهو مزيج بين الماء الساخن ومسحوق الغبرة "البودرة"

ثانيا: حليب البقر: ويعتبر بالنسبة للمؤسسة مادة أولية لأنها تقوم باقتناء من المزارعين وهي تخضعه إلى ثلاث عمليات:

1- البسترة: وهي تعقيم الحليب المستورد للقضاء على جميع الجراثيم

2- استخلاص المارغرين منه

3- تعبئة في أكياس بحجم 1ل

ثالثا: الرايب: منتوج جديد وهو عبارة عن حليب مقطع

رابعا: اللبن: تم انتاجه بنفس الطريقة إنتاج الحليب المبستر غير أنه يتم إخضاعه لآلات أخرى مختصة في عملية تخثيرهن ثم تعبئة في أكياس من حجم 1ل.

خامسا: المارغرين(الزبدة): يوجد نوعين من مصدر الصنع

أ- مارغرين: تنتج على أساس مواد دسمة حيوانية وهي مستخلصة من الحليب الطبيعي المستورد

ب- مارغرين: تنتج على أساس مواد دسمة نباتية.

المنتوج	الكميات الموضوعة	الكميات المخففة	النسبة المئوية
حليب	12000000	9467074	78.89
اللبن	1300000	616414	47.42
الياوورت	800000	363591.88	45.45
الجبن الطري			
حليب البقر	350300	912856	2606
قشدة حلوة	350000	1003235	2866
الزبدة 85		7359	
الزبدة75		207625	
الزبدة65	26026026	28866.50	14.20
السمن		829	

أما في حالة حدوث أي تلف على مستوى المنتوج، سواء كان التلف دخل المصنع أو من طرف التاجر الذي يتم استرجاع جميع المنتجات التالفة عنده كامتياز ومحفز له حتى يبقى و في للوحدة، فإن المؤسسة تقوم بإعداد محضر يسمى بمحضر التلف كما يلي:

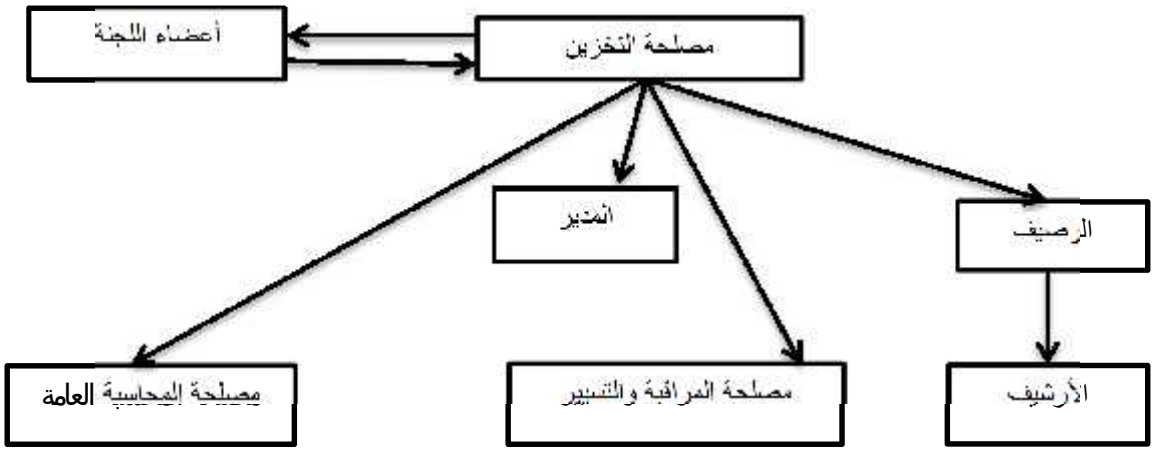

المطلب الثالث: نقاط القوة و النقاط الضعف

1-نقاط القوة:

- تمتاز الوحدة بأنها موقع استرتجي، إذ تتمركز في الوسط الغرب بولاية تيارت ؟ جدود مع عدة ولايات سعيدة، معسكر، غليزان، الأغواط، الجلفة وهذا الموقع أكسبها حيوية قوية في تبادل وسهولة تسويق المنتجات.
- سعر منتجات الوحدة (اليوورت، الزبدة، الجبن الطري) منخفض مقاربة مع منافسة مما يؤدي إلى ارتفاع حجم المبيعات.
- تهيئة المواد البشرية وذلك بتطوير قدرتها من خلال تربصات التي تقوم بها المؤسسة لصالح عمالها من أجل تأهيلهم و امتلاكهم للخبرة اللازمة و المهارة العالية في الإنتاج، وحسب متطلبات المؤسسة.
- لا توجد منافسة قوية في مجال الحليب كون أن سعر محدد من طرف الدولة وكون أنه مادة يكثر الطلب عليها خاصة أن الوحدة تتوفر على قنوات توزيع خاصة بها .
- تلبية رغبات المستهلكين وأن أقتضى الامر إلى اللجوء إلى عملية المبادلة لتغطية النقائص مثل: تقوم الوحدة بتمويل ملبنة بودرا بالزبدة وفي مقابل تقوم هذه الأخيرة بتزويدها بالأجبان لتغطية النقص في كمية المنتوج.
- الاجتماع الشهري لمجلس الإدارة (المديرمع كافة مدير الأقسام) من أجل طرح كافة القضايا و المشاكل التي تخص كل قسم من الأقسام، وايجاد الحلول المناسبة وذلك لأخذ كافة التدابير من أجل تحسين ظروف أداء المهام على أحسن.

2- نقاط الضعف:

هناك بعض المشاكل التي تعاني منها الوحدة و التي تعبر عراقيل تقف حاجزا أمام ؟ انتاجها وأمام منجاتها والتي يمكن حصرها في نقاط الآتية:

- انقطاع المياه و التيار الكهربائي مما يؤدي غلى تأخر في الإنتاج و إلى فساد المنتوج لتعطيل المكيفات التبريد.
- الأجور تستحوذ على نسبة الأكبر للمؤسسة .

- انقطاع الاجتماعي التقني الأسبوعي الذي كان يحضره عضو من مديرية الإنتاج، عضو من مديرية المراقبة، عضو من الأمن، عضو من الولاية، من أجل دراسة النقائص وكذلك صيانة الآلات و إيجاد الحلول الممكنة لضمان السيراكس داخل الوحدة .
- نقص التشجيعات فيما يخص الاستمارات من طرف الجهات الوصية .
- نقص في الإعلان خاصة الوسائل السمعية و المرئية.
- حوادث العمل مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الوقوع في اضطرابات كالتأخير في عملية البيع و تأخر العمال عن الوقت هذا يؤدي الى نقص كمية كبيرة من المبيعات خاصة وإن الحليب يكون عليه نسبة كبيرة.

مشاكل والحلول

أ- المشاكل:

هناك عدة مشاكل تواجه الوحدة يمكن تخليصها في النقاط التالية:

- التأخر في الاستلام المواد الأولية مما يؤدي إلى الانقطاع في الإنتاج و نفاذ في المخزون
- الجهود الجبارة التي بذلتها الوحدة من أجل بيع المنتجات في الأسواق مستعملة في كل الوسائل الممكنة.
- بعد وحدة عن مقر سكني العمال مما يؤدي إلى التأخر عن وقت العمل أو التغيب
- مشكلة نقص المياه أو انعدامها وهذا يؤدي إلى تمويل الوحدة بالمياه من طرف الخواص مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف وعدم الأكل صلاحية المياه.
- انقطاع التيار الكهربائي يعطل الموظفين على القيام بأعمالها.
- سعر الحليب الذي يتدخل الدولة في تحديده 25 دج دون أخذ بعين اعتبار التكاليف التي صرفت عن انتاجه.
- نقص التشجيعات من طرف الجهة والوصية، فهي لا تدعم اي فكرة جديدة أو ابتكار يعود بالمنفعة على الوحدة للرفع في مكانتها في السوق.
- سياسة البيع بأجل تؤدي إلى اتاحة الفرصة للزبائن في التماطل في التسديد

2 –الاقتراحات:

انطلاقا من المشاكل الأسبق شخصيتها وسعي إلى التخفيف من أخذ بها، أو بالأحرى محاولة القضاء عليها من أجل تحسين ظروف العمل داخل الملبنة وفي وقت انتهى فيه عهد الاحتكار وجاء عهد المنافسة و الجودة وحتى يكسب الرهان.

- انشاء هيكل تنظيمي يتماشى مع متطلبات الوقت ووضع برنامج لتكوينهم ومحاولة التوفيق بينهم.
- احترام مواعيد صيانة الآلات التجنب الوقوع في العطب وادخال التكنولوجيا الحديثة فيما يخص وسائل الانتاج.
- تطوير الاعتناء بالمساحة التحليلية والبحث عن الشراكة الوطنية والجنسية.
- تنمية سياسية التسويق وذلك بدراسة السوق و البحث أسواق جديدة.
- شحن العمال بثقافة العمال بثقافة انتاجية وتقديم المحفزات.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية في ملبنة سيدي خالد حيث استنتجنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية للموضوع أن القطاع الفلاحي دورا هاما في المؤسسات الاقتصادية وخاصة الغذائية بالمادة الأولية وعندها تكون المساهمة هذا الأخيرة ضئيلة تلجأ إلى استيراد بطبيعة الحال وذلك لمحافظة على سقف الانتاج.

الخاتمة

الخاتمة العامة

إن كثير من الدول النامية لاتزال تواجه مشكل في تحقيق امنها الغذائي معتمدة في كثير من حالات تغطية العجز على الإعانات الدولية من جهة، والإستراد الذي يستنزف ثروتها من جهة أخرى الذي حال دون تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي مازالت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تحقق مستوى مقبول من الأمن الغذائي، برغم من الإصلاحات الزراعية التي اتبعتها الجزائر والذي عرفها القطاع الفلاحي على عاتق الدول مزيد من الإصلاحات التي بكونها تسعى إلى توفير الغذاء وحل ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع الإصلاحات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر انطلقنا من الإشكالية التالية المطروحة "**مادى فعالية الإصلاحات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"

اتضح لنا أن القطاع الزراعي له أهمية ومكانة استراتيجية فهو مصدر لتوفير الغذاء من الحبوب، البقول الجافة، الحليب .

تدخل في النظام الاستهلاكي للمواطن حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها بعد اختبار صحة أو خطأ الفرضيات التي بنينا عليها هذا البحث.

إختيار الفرضيات :

1- تم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أن الإصلاحات الزراعة وحدها قادرة على تحقيق الأمن الغذائي.

2- أما بالنسبة لفرضية الثانية فقد ثبتت صحتها وهذا لأن السياسات والتوجيهات التي اتبعتها الجزائر كان منذ 2001 لأن لها دور كبير في نسب المرتفعة من الغذاء.

3- تم رفض الفرضية الثالثة رغم إمكانيات التي تملكها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي حيث لازال هناك إمكانيات كبيرة غير مستغلة مادية وبشرية.

الخاتمة العامة

نتائج البحث :

- تلعب الزراعة دورا كبيرا ومهما في تحقيق الأمن الغذائي حيث توفر احتياجات الغذائية للسكان.

- انتهجت الجزائر إصلاحات مختلفة بدءا بالتسيير الذاتي 1963، الثورة الزراعية 1971 ليليها إعادة تنظيم القطاع الفلاحي 1987 إضافة إلى الإصلاحات المتضمنة استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وصولا إلى السياسات الحالية للتجديد الفلاحي و الريفي.

كان للبرامج للفلاحية التي انتهجتها الجزائر دور فعال في تغير مسار القطاع الفلاحي ,حيث تبنت الدولة منذ 2001 ثلاث برامج تنموية خصصت لها أغلفة مالية ضخمة، ويعد برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 أو برنامج قامت به الدولة، لتلبية برنامج التكميلي لدعم النمو الذي يعطى 2005-2009 ثم برنامج 2010-2014 الذي يهدف إلى توطيد النمو.

- يعتبر القطاع الزراعي حجر الأساس في تحقيق التنمية والرفاهية وتحقيق نسب كبيرة من تحقيق الأمن الغذائي.

توصيات الدراسة:

- بناءاً على ما توصلنا عليه من استنتاجات رأينا أن نقدم بعض توصيات التي نراها ضرورية لأخذ بعين الاعتبار في هذا المجال ومتمثلة في:

- لتفادي المخاطر و التحديات المترتبة عن مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر والوصول الأمن الغذائي للسكان مستقبلا ، يجب إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسات الاقتصادية، وضع الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي وخاصة الحبوب، البقول الجافة، الحليب و تخصيصها بما تستحق من موارد وجهود إنمائية، خصوصا أن الموارد الزراعية تسمح بذلك .

- إن الإصلاحات الزراعية التي اتبعتها الجزائر لحد من مشكلة توفير الغذاء لم تكن كافية لحل هذا المشكل فهو يستحق التعاون والدعم من طرف السلطات العمومية .

- زيادة المساحة الزراعية المسقية مع توفير كافة المستلزمات الضرورية لذلك .

- ينبغي على المسؤولين على الاستناد الفلاحي و أن يساهموا في توجيهاتهم الفلاحية في عين المكان.

أفاق البحث :

لقد علجنا موضوعنا هذا "الإصلاحات الزراعية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" وركزنا على السياسات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي إلاّ أن موضوعنا يفتح المجال لمواضيع يمكننا أن تكون دراسة إشكالية أبحاث أخرى مستقبلية مثل:

- ماهي السياسة الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي ؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا الكتب:

-منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، تشرين 01 أكتوبر 2000

– رقية خلفة ، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية ، حقوق الطبع والنشر محفوظة ، بيروت ، أيار–مايو ، الطبعة الأولى ،2012

– السيد محمد السريتي ، الامن الغذائي و التنمية الغذائية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000 – صبحي قاسم ،واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله ،دار الفارس للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010

– دورين وريزر، الإصلاح الزراعي بين المبدا والتطبيق ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1975

– محمد السيد عبد السلام ، الأمن الغذائي للوطن العربي ، المجلس الوطني للثاقفة و الفنون والأداب ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1978

– عصام الخفاجي ، رأسمالية الدولة الوطنية ، دار إبن خلدون ، بيروت

– رحمن حسن موسى، الإقتصاد الزراعي ، أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013 – صلاح الوزان ، التنمية الزراعية العربية ، حقوق النشر محفوظة ، الطبعة الأولى، نوفمبر، 1998

ثانيا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجيستير

– رابح زبيري ، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثارها على تطوره ،أطروحة الدكتورة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 1996.

– براكية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر دراسة مستقلة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013 – 2014.

– غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013.

– عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 – 2007، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011.

– رياشا مبروك، تمويل القطاع الفلاحي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 – 2002.

– جلولي محمد، القطاع الخاص والتنمية الفلاحية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2010 – 2011.

– عبد الرزاق بوعزيز، محاولة الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

– قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2012.

ثالثا: مذكرات الماستر

–جشلاف أسماء، مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2015– 2016

– عواري مليكة، إدارة التنمية الفلاحية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تيارت، 2015 – 2016.

– جلولي نوال، برامج التنمية الفلاحية ومكانتها في التشغيل، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2014.

– بوحداجة ياسين، البرنامج الفلاحي والريفي وأثره على القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2015-2016.

– ليت عودة، آلية وقيود التنمية في القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2016.

-بوعرعارة نسمة، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2016.

- حوراي راشدة، آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2015-2016.

-سلاطنية بلقاسم، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مذكرة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، جوان 2009.

-مختاري ديدوش فاطمة، استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر في ظل التحديات الإقليمية الدولية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2014 2015.

الملتقيات

-علة الموارد، مداخلة حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الملتقى الدولي التاسع، علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر، 2014.

-وزارة الفلاح، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية.

-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات فيفري، 2003.

-زروقي ليلة، التقنيات العقارية (العقار الفلاحي) الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر.

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي، 2012. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، لعام 2015. عمر الصدوق، تطور تنظيم القانون للقطاع الزراعي في الجزائر د.م. ج، 1988.

خامسا: المجلات

محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره غلى النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

-مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 103، 2015.

سادسا: الجرائد

- الجريدة الرسمية، العدد 15، مؤرخة في 22 مارس 1963. - الجريدة الرسمية، العدد 17، مؤرخة في 29 مارس 1963.

قائمة الجداول

قائمــة الجــداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1.1)	تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2011/2005)	41
الجدول (1.2)	الواردات الزراعية والغذائية خلال الفترة (2011/2005)	42
الجدول (1.3)	الصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة (2011/2005)	42
الجدول (1.4)	توزيع الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر سنة 2011	46
الجدول (1.5)	الأراضي المستغلة فعلياً في الانتاج الفلاحي في الجزائر 2011	47

الملاحق

laiterie
Sidi Khaled
TIARET
Filiale GIPLAIT

Tél. : 046.42.57.78/42.59.53
Fax : 046.42.56.98

DÉBIT

N° 0051351

Reçu de Versement Espèce

Pour le Compte de M.

.....

Code Client	

LIBELLE	*MONTANT*	
.....		
.....		
.....		
.....		
.....		
.....		
.....		
Total à Créditer ----->		

(Somme en toutes lettres.)

LE CAISSIER

Date	
Visa	

ORGLAIT
UPL - DD. TIARET
LABORATOIRE

TIARET le : ..

BON D'ANALYSE

Date : ..

Autre : ..

Lieu de prélèvement : ..

Désignation du Produit : ..

Quantité prélevée : ..

Quantité concernée : ..

Appréciation des résultats et instructions

..

..

..

Analyses effectuées par : ..

Fonction : ..

Résultat physico-chimique : ..

..

..

..

..

Résultat Bactériologique : ..

..

..

..

Cachet et Signature.

الملحق رقم 1

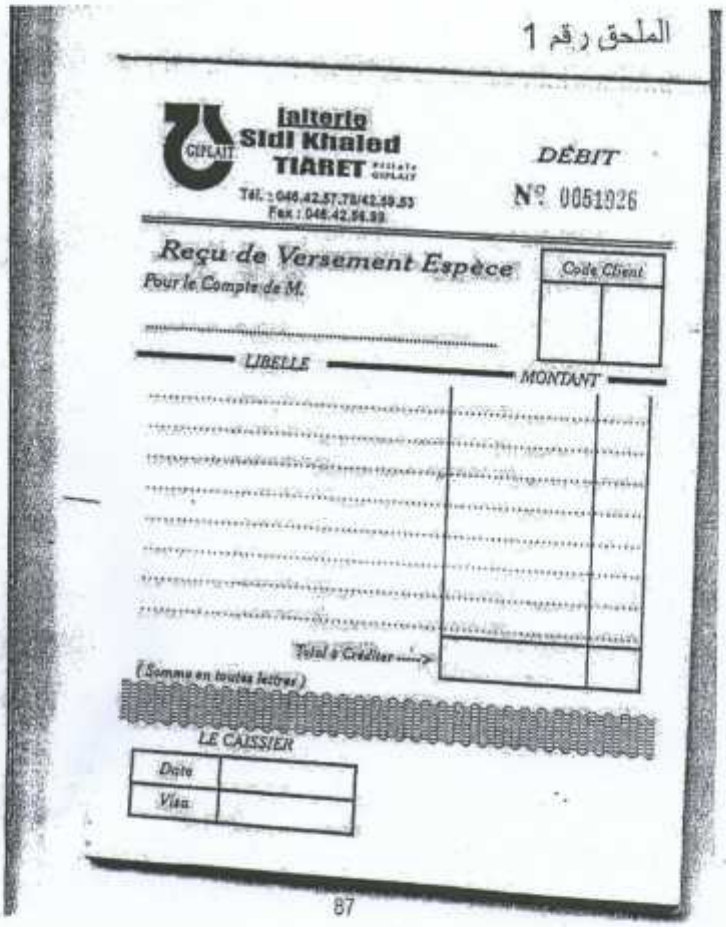

Laiterie
Sidi Khaled
TIARET
Filiale GIPLAIT

Tél. : 046.42.57.78/42.59.53
Fax : 046.42.56.59

DÉBIT

N° 0051926

Reçu de Versement Espèce

Pour le Compte de M.

Code Client

LIBELLE

MONTANT

Total à Créditer ---->

(Somme en toutes lettres)

LE CAISSIER

Date

Visa

Entreprise
Sidi Khaled
TABET
Tél. : 046.42.57.76/42.50.53
Fax : 046.42.56.99
S/Direction Fabrication

Date : .....

Heure : .....

BON DE TRANSFERT N° 007122

Désignation des produits	N° du Bulletin de Mise en production	Quantités commandées	Quantités Livrées	Observations

Le Responsable de l'Atelier

Nom : .....

Signature

Le Chef de Quart

Nom : .....

Signature

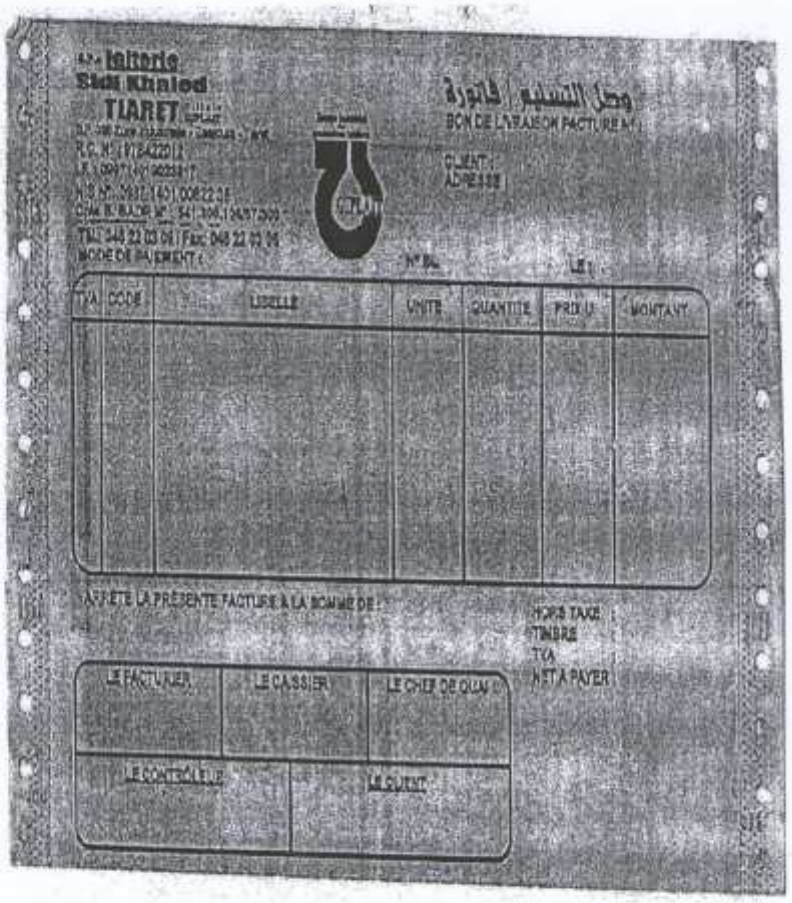
Laiterie
Sidi Khaled
TIARET
وصل التسليم فاتورة
BON DE LIVRAISON FACTURE N°
CLIENT :
ADRESSE :
N°BL
LE :
TVA
CODE
LIBELLE
UNITE
QUANTITE
PRIX U
MONTANT
ARRETE LA PRÉSENTE FACTURE A LA SOMME DE :
HORS TAXE
TIMBRE
TVA
NET A PAYER
LE FACTURIER
LE CAISSIER
LE CHEF DE CIRCUIT
LE CONTROLEUR
LE CLIENT

Laiterie
Sidi Khaled
TIARET Filiale GIPLAIT
Tél. : 046.42.57.78/42.59.53
Fax : 046.42.56.98

DÉBIT

N° 0051351

Reçu de Versement Espèce

Pour le Compte de M. .....

Code Client	

LIBELLE	MONTANT	
.....		
.....		
.....		
.....		
.....		
.....		
.....		
Total à Créditer ----->		

(Somme en toutes lettres.)

.....

LE CAISSIER

Date	
Visa	

SPLINT THIERY

EXTRAIT GRAND-LIVRE

PAGE 1

COMPTE 411029 -CLIENTS OPERATEURS

ADHERENT 2021 -KHOMSI A.E.K. (JARDIN)

Exercice 2013

DATE	JOURNAL	COMPTE	PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
26/02/13	VTES	411029	2021	FACT N° 1077	90 305,45	
28/02/13	VTES	411029	2021	AVOIR FACT N° 1082	-1 613,70	
27/06/13	CAI	411029	2021	Rgt N° 2013 FACT N° 1077 AV 1082		88 691,75
01/07/13	VTES	411029	2021	FACT N° 1224	54 125,60	
31/07/13	VTES	411029	2021	FACT ESNOIR N° 1267	+8 356,08	
02/07/13	CAI	411029	2021	Rgt N° 2013 FACT N° 1224 AV 1267		62 125,68
05/07/13	VTES	411029	2021	FACT N° 1321	9 361,78	
11/07/13	VTES	411029	2021	FACT N° 1338	48 702,40	
15/07/13	VTES	411029	2021	FACT AVOIR N° 1374	-1 734,14	
19/07/13	CAI	411029	2021	Rgt N° 2013 FACT N° 1338 AV 1374		56 329,04
31/07/13	CAI	411029	2021	Rgt N° 2013 FACT N° 1321		9 361,78
23/08/13	VTES	411029	2021	FACT N° 1435	46 312,00	
25/08/13	VTES	411029	2021	FACT AVOIR N° 1475	-554,33	
27/08/13	CAI	411029	2021	Rgt N° 2013 FACT N° 1435 AV 1475		45 672,33
				TOTAL (16) MOUVEMENTS du 01/01/13 au 31/12/13	224 190,19	224 190,19
				CUMULS AU 31/12/13	224 190,19	224 190,19
				SOLDE AU 31/12/13		0,00

ملخص :

من خلال هذه الدراسة و التي تهدف إلى معرفة دور الإصلاحات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، وبعد إلقاء الضوء على القطاع الزراعي في الجزائر و مسألة تحقيق الأمن الغذائي كونه من القطاعات الأساسية و الضرورية ولقد سعت أغلب البلدان عامة والجزائر خاصة إلى وضع سياسات وبرامج إصلاحية التي كانت تهدف إلى توفير الغذاء حيث تعطى هذه البرامج روحاً جديدة لإنعاش القطاع الفلاحي وتوسيع نشاطه وبالتالي تحقيق التنمية الفلاحية وكما لحظنا في الدراسة التطبيقية الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في ملبنة ولاية تيارت.

قبل التطرق إلى الدراسة التطبيقية داخل المؤسسة، سنقوم بالتعريف بملبنة سدي خالد ولاية تيارت، وتوضيح هيكلها التنظيمي، و إبراز وظائفها و أهم منتجاتها .

الكلمات المفتاحية : الاصلاحات الزراعية، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي.

–Résumé :

A travers cette étude, qui pour but de savoir le rôle des réformes agricoles, pour bien concrétiser l'autosuffisance alimentaire ; et après donner un éclaircissement sur le secteur d'agriculture en Algérie, et la question de bien réaliser l'autosuffisance alimentaire, puisqu'il est essentiel et pour ça, que nombreux pays en général et l'Algérie spécialement à tracer des politiques et des programmes de réformes, ayant pour objectif, préserver l'alimentation.

Or, ces programmes vont donner un nouveau souffle, pour développer le secteur d'agriculture et de promouvoir ces activités pour réaliser un développement agricole, qu'on a observé dans l'étude le rôle que joue le secteur d'agriculture à laiterie de Tiaret.